جامع المسانيد

لابن الجوزي

(عبد الرحمن بن علي ٥٩٧ هـ)

تحقيق

الدكتور علي حسين البوّاب

الجزء الأول

(الهمزة - الثاء)

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

جامع المسانيد

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

مكتبة الرشد ناشرون
المملكة العربية السعودية – الرياض – شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email.alrushd@alrushdryh.com
Website : www.rushd.com

- فرع طريق الملك فهد : الرياض – هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع ابى ذر الغفارى – هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطائرة – هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة – طريق المدينة – هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل – تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام : شارع الخزان – هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشد – هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن حزم هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء – ورافة التوفيق – هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمـــن : صنعاء – دار الآثار – هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان – الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغرباء – هاتف ٩٥٧٨٣٣ – ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا : دار البشائر ٢٣١٦٦٦٨
- قطـــر : مكتبة ابن القيم – هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

ولـه جامع المسانيد، استوعبَ فيه غالب ما في مسند أحمد وصحيحي البخاري ومسلم وجامع الترمذي

ابن كثير

واعتمدتُ على أتمّ المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو جامع المسانيد ...

العكبري

وأنا أنقل لك هذه الكتب الأربعة.. لأنها الأصول وهي تحوي جمهور حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولها العُلُوّ في الإسناد

ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العظيم ، الذي أنعم بالقرآن الكريم ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد خاتم النبيّين والمرسلين ، بلّغَ ما أُنزلَ إليه من ربّه ، ووضّحَ للأمّة دينَها ، وأبان لها طريقَها ، وترك فيها ما لو تَمَسَّكَتْ به لن تَضِلّ : كتاب الله وسنّته .

لقد أجمع المسلمون على أنّ حديث رسول الله ﷺ المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى ، وكان هذا دافعاً لهم للعناية بالحديث ، جَمعاً وتصنيفاً . وتعدّدت الكتب في ذلك ، وتنوّعت مناهجها وطرقها . واجتهد المتأخّرون من أئمّة هذا الفنّ في ترتيب هذه الكتب والجمع بينها ، وهو من مظاهر تقدير الحديث الشريف ومعرفة مكانته .

وبين أيدينا كتابٌ نقدّمه ونقدّمُ له ، وهو «جامع المسانيد» ، جمع فيه مؤلّفُه ابن الجَوزيّ بين أربعة من كتب الحديث ، رأى أنّها تحتوي على معظم حديث رسول الله ﷺ ، وأنّ لها العُلُوَّ في الإسناد ، فأحبَّ أن يجعلَها في كتاب واحد : وهي مسند الإمام أحمد ، وصحيحا الإمامين البخاري ومسلم ، وجامع الإمام الترمذي .

وقد بدأتْ صلتي بهذا الكتاب منذ عَقدين ، عندما كنت معنيّاً بفهرسة مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة في الرياض ، فقد صُوّر للمكتبة مخطوطات من مكتبات الهند ، وكان في هذه المجموعة جزآن من الكتاب . فلمّا اطّلعتُ عليه ، شَرَعْتُ أسأل عند وأسائل ، فكانت الدهشةُ أن جَهِلَ الكتابَ كثيرٌ من المعنيّين بالمخطوطات والمختصّين بالحديث ، ومن سَمعَ بالكتاب لا يكاد يعرف شيئاً عن مكانه . وعند بدء ظهور الطبعة المحقّقة من «المسند» عن مؤسّسة الرسالة ، ذكر محقّقوه في المقدّمة أنّهم لم يحصلوا من «جامع المسانيد» لابن الجوزيّ إلا على مقدّمته في خمس أوراق . ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفّر نسخ الكتاب ، وإلى تبعثر أجزائه ، وربما كان كتاب «جامع المسانيد» لابن كثير هو الذي يعرف ويشتهر ، حتى إنني عند السؤال عن كتاب ابن الجوزيّ ، أُجاب بأن الجامع لابن كثير ، ويقال لي : إن الكتاب طبع أو يطبع - ويعنون بذلك جامع ابن كثير .

وتعمّقت صلتي بالكتاب بعد عملي في بعض مؤلّفات ابن الجوزي ، وتحقيق كتبٍ في الحديث ، وبخاصة بعد إنجاز «الجمع بين الصحيحين» للحميدي ، و «كشف مشكلٍ الصحيحين» لابن الجوزي ، فازدادت صلتي بالحديث والمؤلّف ابن الجوزي ، وعَظُمَ حرصي على الكتاب وتحقيقه .

وبعد جهد ومتابعة ، اهتديت إلى أجزاء متناثرة مفرّقة من الكتاب ، وتيسّر لي الحصول على بعضها وتصويره ، وطال العهد واشتدّت الصعوبة في الحصول على غيرها ، وأذكر على سبيل المثال أن جزأين من الكتاب في مكتبة حسين جلبي في تركيا ، كان الحصول عليهما أُنموذجاً يُتَحَدَّثُ عنه فيما يعانيه المحقّق في سبيل الوصول إلى مخطوطاته ، والتكلفة التي يتحمّلها . والجزء الذي كان في مكتبة الأزهر بمصر ، بذل زملائي وأصدقائي الأساتذة في الجامعات المصريّة جهداً كبيراً في سبيل تصويره ، وأُغلقت المكتبة سنوات للترميم ، ولم تَهُن عزيمتي وعزيمتهم حتى تمكّنوا بعد لأيٍ من الحصول عليه .

وهكذا قُدِّر لي الحصول على إحدى عشرة قطعة - أو جزءاً مخطوطاً - من الكتاب ، تُغطّي أغلب أجزائه ، وبعض أقسام الكتاب كأوّله ، وبعض المسانيد الكبيرة منه كمسند أبي هريرة وعليّ ، تيسّر الحصول على أكثر من نسخة منه ، وبعضها كالثلث الأخير ، لم أقف منه على أكثر من نسخة واحدة . وبقي من الكتاب بضعة مسانيد في «العبادلة» لم نهتدِ إلى مكان وجودها . ولكنّي تتبّعت أصول المؤلّف ، وعرفت وحدّدت الناقص ، فكان منه مسند عبد الله بن عمر ، والقسم الأكبر من مسند عبد الله بن عمرو ، مع بعض المُقِلّين من «العبادلة» . وقمت بجمع هذه الأحاديث من المصادر المذكورة على نسق يشبه إلى حدٍّ كبير ما سار عليه المؤلّف . وإذا كان المصادر التي استمدّ منها ابن الجوزيّ كتابه قد أعانت على تكملة الناقص ، فهي أيضاً كانت خير معين على تحقيقه ، إذ إنّها نسخ أخرى للكتاب بالتأكيد .

* * * *

أما مؤلّف الكتاب(١) فَعلَمٌ من أعلام المسلمين ، وعالم عمّت شهرتُه ، وذاع صِيتُه ، لِما ألّف في الفنون والعلوم ، وشاركَ في الحياة ، وترك من الآثار . وإذا عُدّ المكثرون من المُصنّفين في تاريخ العربية ، كان من المتصدّرين ، بل إنّه لا يضاهيه أو يقاربه في عدد مؤلّفاته ، وتنوّعها ، وأهميتها ، إلا قليل من العلماء .

وأبو الفرج ، عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ابن الجوزي(٢) ، يرجع نسبه إلى الصدّيق أبي بكر ، وقد وُلِد في بغداد سنة عشر وخمسمائة للهجرة تقريباً . وتوفّي والده وهو في الثالثة من عمره ، فرَعَته عمّتُه - وكانت امرأة صالحة ، فحملته إلى مسجد أبي الفضل محمد بن ناصر السُّلامي ، الذي اعتنى به .

قرأ ابن الجوزيّ القرآن ، وروى الحديث ، وتفقّه ، وتعلّم مختلف الفنون والمعارف على عدد كبير من علماء العصر . وقد أفاضت كتب التراجم بذكر أسماء شيوخه ، وذكر هو في «مشيخته» أكثر من ثمانين منهم ، كما ذكر غيرهم في مؤلّفاته الأُخر .

---

(١) لأبي الفرج ، ابن الجوزي ترجمة وأخبار وافرة في عددٍ كبير من المصادر . وقد أفدت في هذا الحديث المختصر من :

* المختصر المحتاج إليه من تاريخ بغداد - لتلميذه ابن الدبيثي (٦٣٩ هـ) ٢٠٥/٢ .
* مرآة الزمان - لسبطه وتلميذه يوسف بن قزغلي (٦٥٤ هـ) ٤٨١/٨ .
* التكملة ووفيات النقلة - للمنذري (٦٥٦ هـ) ٣٩٤/١ .
* وفيات الأعيان - لابن خلّكان (٦٨٠ هـ) ١٤٠/٣ .
* الوافي بالوفيات - للصفدي (٧٦٤ هـ) ١٠٩/١٨ .
* البداية والنهاية - لابن كثير (٧٧٤ هـ) ٢٨/١٣ .
* سير أعلام النبلاء - للذهبي (٧٨٤ هـ) ٣٦٥/٢١ .
* ذيل طبقات الحنابلة - لابن رجب (٧٩٥ هـ) ٣٩٩/١ .
* طبقات الحفّاظ - للسيوطي (٩١١ هـ) ٤٨٠ .
* طبقات المفسّرين - للداودي (٩٤٥ هـ) ٢٧٥/١ .

وما بعدها من الصفحات .

وكتب المحدثون دراسات كثيرة عن ابن الجوزيّ ، ومؤلّفاته . وقدّم المحقّقون لكتبه حديثاً مستفيضاً عنه .

(٢) في سبب هذه التسمية أقوال : أشهرها أنّه لُقّبَ به جدّه لجَوزة كانت في بيته في الموصل ، أو نسبة إلى فُرضة - وهي الثُّلمة على شاطىء النهر يُستقَى منها - تسمّى فُرضة الجوزة .

ومن أشهر شيوخ أبي الفرج :

أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي ، المتوفّى سنة ٥٥٠ هـ ، وهو الذي عني بابن الجوزي في أوّل أمره ، وروى عنه ابن الجوزيّ كثيراً من الكتب كـ«الحِلية» وغيرها . ولازمه ثلاثين سنة .

وأبو القاسم هبة الله محمد بن الحُصَين البغدادي ، المتوفّى سنة ٥٢٥ هـ ، سمع منه «المسند» وغيره .

وأبو الوقت عبد الأوّل بن عيسى بن شعيب السِّجزي الهروي ، المتوفّى سنة ٥٥٣ هـ . روى عنه «صحيح البخاريّ» .

وأبو بكر محمد بن عبيد الله بن نصر ، ابن الزاغوني ، المتوفّى سنة ٥٥٢ هـ ، روى عنه «صحيح مسلم .»

وأبو الفتح ، عبد الملك بن أبي القاسم ، الكَروخي ، المتوفّى سنة ٥٤٨ هـ . روى عنه «جامع الترمذي» .

وهؤلاء الأربعة المذكورون قبل ، هم الذي ذكرهم في كتابنا هذا ، مُسْنِداً عنهم مصادره الأربعة .

ومن شيوخه أبو منصور ، عبد الرحمن بن محمد القزّاز الشّيباني ، المتوفّى سنة ٥٢٥هـ . روى عنه كثيراً ، وبخاصّة كتاب «تاريخ بغداد» .

وأبو بكر محمد بن عبد الباقي البزّاز ، المتوفّى سنة ٥٣٥هـ . روى عنه كتباً كثيرة ، منها «الطبقات الكبرى» ، لابن سعد ، و «نشوار المحاضرة» للتنوخي .

وعبد الوهاب بن المبارك الأنماطي ، المتوفّى سنة ٥٣٨ هـ . وقد استفاد منه كثيراً في رواية كتب غريب الحديث ، وكتاب «المجالسة» للدِّينوري .

وأخيراً نذكر شيخه أبا منصور الجواليقي ، موهوب بن أحمد ، اللغويّ ، المتوفّى سنة ٥٤٠هـ . فقد سمع منه كثيراً من كتب اللغة ، وغريب الحديث ، كما قرأ عليه كتابه «المعرّب» .

هؤلاء وغيرهم كثيرون ، على تنوّع معارفهم وثقافاتهم ، تلمذ لهم ابن الجوزيّ ، وقرأ عليهم ، وروى عنهم الكتب والموسوعات العديدة[١] .

---

(١) في «مشيخته» تفصيل لأسماء شيوخه ، والكتب التي قرأها عليهم . كما أنّ في مصادر ترجمته حديث طويل عن شيوخه .

وصار ابن الجوزيّ إماماً بارعاً ، وعالماً مُتقناً ، يجيد العلوم والمعارف المختلفة :

ففي التفسير وعلوم القرآن له باع طويل ، ومعرفة بالمتشابه ، والنظائر ، والناسخ والمنسوخ ، وعجائب علوم القرآن .

وفي الحديث ورجاله مجدٌّ مجتهد ، يصنّف في الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ويترجم لرجالات الحديث ويجرّح ويعدّل .

وفي العقيدة وعلوم الإسلام له سهم وافر ، ومكانة مرموقة .

أما في التاريخ فحدِّث ولا حَرَجَ ، فموسوعةٌ تاريخية عظيمة كتابُه «المنتظم» ، وتاريخ بعض الخلفاء والمشاهير وغيرهم كتاباته فيهم مرموقة .

ولا يَقلّ عن ذلك جهده في اللغة والأدب والأخبار والطرائف .

أما الوعظ والمواعظ والخطابة فإمام لا ينازَع ، وفارس لا يُقارَع ، سارت مواعظه وقصصه الوعظيّة مَضْرِبَ الأمثال ، وما يحكى في الكتب عن مجالس وعظه ، وكم كان يُقْبِلُ عليها ، ومن كان يَحْضُرُها من عِلْيةِ القوم ، وآثار وعظه في سامعيه ، حكاياتٌ يَظُنُّ قارئها أنّها قريبة من الخيال ، أو مبالغ فيها . ومؤلّفاته الكثيرة جدّاً في الوعظ والنُّصح للخاصّة والعامّة مشهورة متداولة .

* * * *

تلمذ للإمام أبي الفرج عدد كبير من أئمّة عصره ، من أهل بغداد ومن الواردين عليها ، نذكر بعض مشاهير العلماء الذين أخذوا عنه :

فمنهم ابنُه محيي الدين يوسف ، الذي برع في العلوم والوعظ ، توفّي سنة ٦٥٦ هـ .

ومنهم سِبْطُه ابنُ ابنته ، يوسف بن قزغلي ، الذي تربّى في حجر جدّه ، وهو صاحب الموسوعة التاريخية : «مرآة الزمان» توفّي سنة ٦٥٤ هـ .

والمؤرّخ الأديب ابن الدّبيثي ، محمد بن سعيد بن يحيى ، المتوفّى سنة ٦٣٧هـ .

والمؤرّخ أبو عبد الله محمد بن محمد ، ابن النجّار البغدادي ، «المُذَيِّل» على تاريخ بغداد ، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ .

واللغوي النحويّ الشهير ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، الذي أعرب غريب «جامع المسانيد» ، توفّي سنة ٦١٦هـ .

ونذكر ممّن روى عن أبي الفرج الإمامين الكبيرين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ، المتوفّى سنة ٦٠٠ هـ ، وابن خالته موفّق الدين ، عبد الله بن أحمد ، ابن قدامة ، المتوفّى سنة ٦٢٠هـ .

* * * *

أما مؤلّفات ابن الجوزيّ فكثيرٌ عددُها ، متنوعةٌ فنونُها ، متفاوتةٌ أحجامُها ، فبين ما هو في مجلّدات كثيرة ، أو في جزء واحد . والعلماء مختلفون كثيراً في عدّ كتب ابن الجوزيّ ، ما بين قائل إنها مئات ثلاث ، وبين من يجعلها ضعفين أو ثلاثة أضعاف ذلك .

وقد عُني القدماء والمُحْدَثون بحصر مؤلّفات ابن الجوزيّ . وكان حظُّه في بقاء مؤلّفاته جيّداً ، ونصيبُه من عناية المحقّقين والناشرين بكتبه وافراً . وقد كنتُ عَدَدْتُ في تقديمي لكتابه «كشف مشكل الصحيحين» بضعة وسبعين كتاباً مطبوعاً ، عَرَفْتُها في ذلك الوقت ، وقد زاد العدد حتى وصل إلى ما يقرب من مائة .

وهذا ذكر لبعض كتبه المطبوعة[1] :

أخبار الأذكياء . أخبار الحمقى والمغفّلين . برّ الوالدين . تاريخ عمر بن الخطاب . التبصرة في أحوال الموتى والآخرة . التحقيق في أحاديث الخلاف . تذكرة الأريب في تفسير الغريب . تقويم اللسان . تلبيس إبليس . تلقيح فهوم الأثر . زاد المسير . صفة الصفوة . الضعفاء والمتروكون . العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية . غريب الحديث . قُرّة العيون النواظر في الأشباه والنظائر . القصّاص والمذكّرين . كشف مشكل الصحيحين . المشيخة . المصباح المضيء في خلافة المستضيء . المنتظم . الموضوعات . نواسخ القرآن . الوفا بأحوال وفضائل المصطفى .

* * * *

وقد أثنى العلماء على ابن الجوزيّ ، وقدّروه :

قال عنه ابن الدّبيثي : «صاحب التصانيف في فنون العلم والتفسير والفقه والحديث والوعظ والتاريخ ، وإليه انتهت معرفة الحديث وعلومه . . .» .

---

(١) ينظر مقدّمة كشف المشكل ٥ ، ٦ .

وقال ابن خلّكان : «الفقيه الحنبلي الواعظ ، كان علاّمة عصره ، وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ» .

وقال ابن كثير : «أحد أفراد العلماء ، برز في كثير من العلوم ، وجمع المصنّفات الكبار والصغار . . . وتفرّد بفنّ الوعظ الذي لم يُسبق إلى مثله ، ولا يُلحق شأوه في طريقته وشكله ، وفي فصاحته وبلاغته وعذوبة كلامه . . . وله في العلوم اليد الطُّولى . .» .

وقال الذهبي : « . . وكان بحراً في التفسير ، علاّمة في السير والتاريخ ، موصوفاً بحُسن الحديث ، ومعرفة فنونه ، فقيهاً ، عليماً بالإجماع والاختلاف ، جيّد المشاركة في الطبّ . .» .

وقال ابن رجب : «الحافظ المفسّر الفقيه الواعظ الأديب ، شيخ وقته ، وإمام عصره . . لم يكن لمجالسة الوعظيّة نظير ، ولم يُسمع بمثلها ، وكانت عظيمة النّفع ، يتذكّر بها الغافلون ، ويتعلّم منها الجاهلون ، ويتوب فيها المذنبون . وقد تكلّم مرّة فتاب في المجلس نحو مائتي رجل» .

* * * *

وبعد هذه الحياة الحافلة ، تعلّماً وتعليماً ، وتأليفاً وعملاً ، وهذا التقدير العظيم الذي لقيه ابن الجوزيّ من أهل عصره ، ثم من العلماء الذين ذكرنا بعض قولهم فيه ، وعلى مرّ العصور إلى يومنا هذا ، من الإقبال على مؤلّفاته ، والانتفاع بها ، بعد هذا كلّه أصابه شيء من البلاء الذي يصيبُ المؤمنين العاملين ، فقد كاد له بعض الزّنادقة الواشين ، الذين لا يَسُرُّهم شيوعُ الحقّ وبروزُ رجالاته ، فتمكّنوا من الإيقاع بابن الجوزي عند وزير رافضي خبيث ، فنفاه إلى واسط وهو في الثمانين من عمره ، وسجنه فريداً وحيداً ، قضى في سجنه سنوات خمساً من أواخر أيامه ، ثم أُعيد إلى بغداد ، فلم يَلْبَثْ كثيراً حتى قضى نحبه .

وكانت وفاة ابن الجوزيّ ليلة الجمعة الثالث عشر من رمضان المبارك سنة سبع وتسعين وخمسمائة للهجرة . وقد دُفِن بعد صلاة الجمعة ، في يوم مشهود ، أفاضت المصادر بالحديث عنه ، وعن جنازة حضرها الجموع الغفيرة .

* * * *

أمّا نسبة الكتاب الذي تتحدّث عنه ونقدّم له محقّقاً لابن الجوزي ، فمن فُضول القول ، ولكن نذكر بإيجاز :

أن الكتب الأربعة التي جمعها في هذا الكتاب ، ذكر إسناده لها ، عن شيوخه المعروفين . كما أسند في الكتاب أحاديث عن شيوخه .

وأحال المؤلّف على بعض كتبه : «الموضوعات» و«الأحاديث الواهية» و «كشف المشكل» و«التحقيق» .

وذكر المترجمون لابن الجوزي الكتاب في مؤلّفاته . ونقل حاجّ خليفة أوّله[1] .

والعكبري تلميذ ابن الجوزيّ ألّف «إعراب الحديث» واختار كتاب شيخه هذا ، قال : «واعتمدْتُ على أتمّ المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب ، وهو جامع المسانيد ، للإمام الحافظ . . . .»[2] .

أما الكتاب فلم يُسَمّه المؤلّف في المقدّمة أو الخاتمة ، وأكثر من ذكره سمّاه «جامع المسانيد» ، منهم العكبري ، والذهبي ، وابن كثير ، والصفدي ، والسيوطي ، والداودي . وزاد ابن رجب فيه : «جامع المسانيد بألخص الأسانيد» وتابعه إسماعيل باشا البغدادي[3] وكتب هذا العنوان في بعض المخطوطات . أما حاجّ خليفة فسمّاه : «جامع المسانيد والألقاب» . وذكر أن الشيخ أبا العبّاس أحمد بن عبد الله ، المعروف بالمُحِبّ الطبريّ ، المتوفى سنة ٦٤٩ هـ ، رتّب الكتاب[4] .

وذكر الذهبي والصفدي والداودي أن الكتاب سبعة أجزاء . وهذا الغالب على تقسيمه . ولكن إحدى نسخ الكتاب يتبيّن منها تقسيمه إلى أحد عشر جزءاً .

وننبّه هنا إلى هناك كتاباً للإمام ابن كثير المتوفّى بعد ابن الجوزي بحوالي قرنين من الزمان سنة ٧٧٤ هـ ، يعرف بـ«جامع المسانيد والسنن» . أقامه أيضاً على مسند الإمام أحمد ، ورتّب فيه الأحاديث على المسانيد ، ولكنّه أضاف إلى الكتب التي اعتمدها ابن الجوزي : سنن ابن ماجه ، وأبي داود ، والنسائي ، ومسند أبي يعلى ، والمعجم الكبير للطبراني ، ومسند البزّار ، فصارت عشرة . ورتّب الرواة عن الصحابة على حروف المعجم ،

---

(١) كشف الظنّون ١/٥٧٣ .

(٢) إعراب الحديث ٩٢ .

(٣) هدية العارفين ١/٥٢١ .

(٤) كشف الظنّون ١/٥٧٣ .

فتكرّر الحديث الواحد في مواضع ، وترجم لكلّ صحابيّ في أوّل مسنده . كما أنّه أفرد للمكثرين من الصحابة أجزاء ، منها ما أتمّه ، ومنها ما أدركه الأجل قبل إنجازه .

* * * *

وإذا خطونا لنتحدّث عن الكتاب فإننا نبدأ بعرض المقدّمة المختصرة التي عقدها ابن الجوزي له ، تناول فيها دوافع التأليف ومنهاجه :

ذكر ابتداءً أن جماعة من أصحابه أحبُّوا أن يطّلِعوا على حديث رسول الله ﷺ ، وأنهم لاحظو أن الأحاديث تتكرّر في الكتب ، وألفاظها تنقص وتزيد ، وأنّهم قد أخذتهم الحيرة فيما يعتمدون عليه منها : فبعضها لا يستوعب وتفوته أحاديث ، وبعضها يتكرّر فيه الحديث ويعاد في مواضع ، وبعضها يقتطع من الحديث ما يناسب الموضوع الذي يسوقه فيه . وأن الجمع بينها صعب ، يفوت معه أشياء وعلوم أخر . فكان المؤلّف مسارعاً لتلبية حاجهم ، وإزال انزعاجهم ، بأن صنّف هذا الكتاب .

ثم تحدّث ابن الجوزي عن أوائل المصنّفين في الحديث وجامعي المسانيد ، ونقل الأقوال في ذلك ، ليصل إلى أن مسند الإمام أحمد أجمعُ هذه الكتب .

وذكر بعدها أن سيجمع بين أكثر الكتب الحديثيّة استيعاباً ، وأعلاها إسناداً : المسند والبخاري ومسلم والترمذي .

وعن طريقته في الجمع بيّن أنه يأتي بالحديث في أتمّ ألفاظه من أيّها كان ، وأنّه يحذف المكرّر ، إلا أن يكون فيه زيادة حكم أو فائدة .

وأشار إلى أنّه ترك أحاديث يسيرة ممّا في المسند والجامع ، لأنّها لا تصلح ، وأنّ بعضها ذكره في الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة . وممّا سيفعله المؤلّف أن يبيّنَ إذا كان الحديثُ عند الشيخين أو أحدهما ، وأنّه سيستغني عن الأحاديث غير المسندة وكلام الصحابة – إلا قليلاً منه ، وأنّه سيوضّح الكلمات الغريبة والمعاني المشكلة .

ثم عقد ابن الجوزي فصلاً في فضائل هذه الكتب الأربعة . أعقبه ذكر إسناده إليها ، ليستغني عن إعادة الإسناد في كلّ حديث . فإذا قال : حدّثنا أحمد فهو من مسنده ، وإذا قال : حدّثنا عبد الله فهو من زياداته على المسند ، وإذا قال : حدّثنا البخاري فهو من صحيحه . . .

وذكر أنّه أضاف أحاديث نادرة عن غير هذه الكتب ، وسيذكرُها بأسانيدها .

ثم أبان عن طريقة ترتيبه الكتاب على المسانيد ، مراعياً حروف المعجم ، في الرجال وفي النساء ، وإنّه سيُتبع كلّ قسم بالكنى والمجاهيل .

* * * *

هذا إيجاز لما احتوته المقدّمة ، وسأفصّل الكلام عن الكتاب كما تبيّن لي من عملي الطويل فيه :

جعل ابن الجوزي الجامع في قسمين : الأوّل لمسانيد الرجال ، والثاني لمسانيد النّساء - وهو الأصغر .

يقسم كلّ قسم إلى «مسانيد» مراعياً في ذلك حروف المعجم ، والواو قبل الهاء . فهو لا يعتدّ بكون الصحابيّ مقدّماً أو غير مقدّم ، مُكْثِراً أو مُقِلّاً ، أنصارياً أو قرشيّاً . ولم يَعُدْ للباب أو الموضوع الذي كان عمدة الصحيحين والترمذي مكانٌ في عمل ابن الجوزي .

وهو يختار اسم الصحابي ، لا كنيته ولا شهرته : فأبو بكر : عبد الله عثمان ، وأبو أيوب : خالد بن زيد ، وأبو هريرة تحت عبد شمس ، أما سعد بن أبي وقاص ، وسلمة بن الأكوع ، فالاسم هو سعد بن مالك ، وسلمة بن عبيد . أما أمّ هانىء فهي فاختة ، وأمّ سلمة : هند . فإن اتّفق اسم الصحابيّ مع غيره ، رتّب على اسم أبيه : فهو يقدّم عبدالرحمن ابن سنّة على عبد الرحمن بن شبل ، وبعدهما عبد الرحمن بن صفوان . . وهكذا يلزم من يعرف أين يجد مسند صحابيّ أن يعرفَ اسمه واسم أبيه .

ولمّا كان في بعض الأسماء خلاف ، فإنّه محتاج لأن يرجّح أحد الأقوال في ذلك ، وربما أشار إلى ما قبل في اسمه[1] .

وسأشير في المآخذ على المؤلّف كيف وقع في قليل من الخلل في ذلك ، حين قدّم أو أخّر أسماء بعض الصحابة أو آبائهم عن مواضعها .

---

(١) هذه من صعوبات البحث في الكتاب ، لأننا نعرف أبا سعيد وأبا قتادة وأبا مسعود ، ونعرف الأقرع بن حابس وأمّ حرام . . دون معرفة أسمائهم . وقد عملت في آخر الكتاب فهرساً للصحابة جميعاً الواردة مسانيدهم في الكتاب - غير الفهرس الذي يختم به كلّ جزء- وذلك للإحالة في الأسماء المشهورة للصحابة إلى الموضع التي نجد مسند الصحابيّ تحته .

فإذا أنهى المؤلّف المسانيد على النحو المذكور في الرجال ، وجد أمامه كمّاً من الأحاديث في مصادره - وبخاصة المسند - لم يستطع أن يوردها تحت ما سبق . فيأتي بسبعة أحاديث لصحابة وقع الشكّ فيهم . ثم قسم لأحاديث الصحابة الذين يعرفون بكناهم ولم يهتد إلى أسمائهم . ثم أحاديث أقوام نُسبوا إلى أقاربهم : أخو خزيمة بن ثابت ، عمّ أبي حرّة الرقاشي ، ابن عمّ الأحنف بن قيس ، ثم أحاديث من عرفوا بالقرب إلى أقوام : مولى لرسول الله ﷺ ، مصدّق رسول الله ﷺ ، جار لخديجة . .

وابن الجوزيّ يجد في مواضع من المسند أحاديث جاءت تحت : رجال من أصحاب النبي ﷺ ، أو : رجل سمع النبي ﷺ ، أو : حديث بعض أصحاب النبي ﷺ [1] . . حاول المؤلّف أن يرتّبها ، فقد يكون الحديث مرويّاً بالإسناد إلى رجل سمع النبيّ ﷺ ، أو أعرابيّ ، أو رجل من جهينة ، أو أنصاريّ . . فعليه جعلَ المؤلّفُ مسانيد : رجل من بني سليم ، رجل من جهينة ، الفِراسيّ ، رجلٌ من الأنصار ، أعرابيّ ، بدويّ . . .

وفي القسم الثاني - النساء- يسلك المنهاج نفسه ، إلاّ أن الأحاديث الأخيرة فيه قليلة ، مثل : حديث بعض أزواج النبي ﷺ ، حديث امرأة . .

وكلّ واحدٍ من هؤلاء ، تجمع أحاديثه تحت «مسند» ، وقد يكون في هذا المسند حديث أو حديثان أو بضعة أحاديث أو مئات .

فإذا كان لصاحب المسند حديث واحد ذكره دون ترقيم ، فإذا كان له أكثر من ذلك قال : الحديث الأوّل ، الحديث الثاني . . الحديث العاشر . . الحديث الرابع بعد الثلاثمائة . . إلى أن ينتهي المسند .

وسيذكر المؤلّف الحديث على أتمّ صورة - في رأيه ، ولن يذكر المكرّرات إلاّ لفائدة . فإن ذكر مكرّراً قال : طريق آخر . وقليلاً ما يستخدم عبارات مثل : طريق فيه زيادة ، طريق مختصر ، وقد روي على غير هذا . . وهذه العنوانات تعني أنّه سيذكر رواية أو مكرّراً للحديث .

ولو أردْنا أن نتحدّث عن «حديث» و«طريق» ، لطال بنا المطاف ، فكم طريقٍ كان يمكن أن يجعل حديثاً ، يقابله أحاديث مفردة جعل أمثالها عنده طرقاً . فتحديد الأمرين فيه كلام . وأنبّه على كثير منه في التعليق على الكتاب .

---

(١) ينظر على سبيل المثال : المسند ٦٢/٤ ، ٣٦٢/٥ ، ٤١٢ وما بعدها .

ونشير هنا إلى مسألة مرتبطة بما سبق ، وهي أنه قد لا يذكر الطريق أو الرواية الأخرى ، ولكنّ يُنَبّه على اختلاف الروايات ، أو الألفاظ :

(٤٤٤٣) «وبيده الأخرى القبض» قال : وفي بعض الألفاظ : «القبض أو الفيض . . .» .

(٤٤٥٣) «لا أزال أقاتل الناس حتى . . .» وفي بعض الألفاظ : «أُمرتُ أن أقاتلَ . . .» .

(٤٤٧٠) «لا يَقُلْ أحدُكم للعنب الكرم ، فإنّما الكرم الرجلُ المسلم» قال : وفي لفظ : «فإنّما الكرم قلب المؤمن» .

(٤٥٤٨) «انتقص من أجره كلَّ يوم قيراط» وفي لفظ : «قيراطان» . . .

* * * *

أما كيف يختار المؤلّف من هذه المصادر؟ وما معايير الرواية الأتمّ والأكمل؟ فإنّني لا أتردّد في القول إنّ صاحبنا لم يلتزم بما قدّم ، ولما يأخذ بما رسم ، ولم يفِ بما وعد .

إنّ أبا الفرج من أئمّة الحنابلة ، ومن أنصار المذهب - وإنْ غمز بعضهم فيه . وإجلال المسلمين للإمام أحمد ، وتقديرهم للمسند لا خلاف فيه . والاتّفاق قائمٌ على أنّ في المسند تكراراً ، وفيه أحاديث كثيرة في غير مواضعها ، والكلام في ما يحويه المسند من أحاديث غير صحيحة : كمّها ، ودرجة الضعف فيها ، مشهور بين العلماء . والأمل كان يراود العلماء على مرّ العصور ، أنّ يُقَيِّضَ الله تعالى للمسند من يرتّبه ، ويحذف مكرّره ، ويحكم على أحاديثه .

وكأنّي بالمؤلّف قد وضع نصب عينيه المسند ، يسعى إلى أن يقدّم ما يُرجى له ، ويدفع عنه ما فيه ، فأحاديث الصحابيّ التي تكون في أكثر من موضع يريد أن يجمعَها في موضع واحد ، والحديث الذي يتكرّر دون زيادة أو فائدة ، إما لاختلاف شيخ أحمد ، أو أحد رواته ، يحاول حذفه . وإذا رَبَطَ هذه الأحاديث بالصحيحين ، فإنّ في ذلك تقويةً لها ، ورفعاً من شأن المسند وصاحبه . والشكوى التي أشار إليها في المقدّمة من أصحابه ، كأنّها تعبّر عن ابن الجوزي نفسه ورغبته .

فكم حديثٍ في الكتاب رواه عن المسند ، وعند الشيخين والترمذي رواية قريبة منه ، أو أتمّ وأكمل ، ونظرة سريعة في الكتاب تظهر ذلك . والمؤلّف إذا روى حديثاً عن البخاري

أو مسلم ، فغالباً ما يُتبعه برواية أحمد ، على أنّها طريق ، إذا كانت عنده . أما إذا روى رواية أحمد فإنّه يكتفي بالتنبيه على إخراجهما لها .

صحيح أنّه روى أحاديث عن الشيخين والترمذي ، وفي المسند ما هو أمثالها ، أو بسند أعلى منها ، ففي مسند عوف بن مالك (٤٤٠) نقل الأحاديث كلّها عن غير المسند . ولكنّها ظاهرة قليلة إذا ما قورنت بالصورة الأخرى .

لهذا يُعَدّ الكتاب من أهمّ الكتب التي عُنيت بالمسند ، ودارت حوله ، تهذيباً للكتاب ، وربطاً له بالصحيحين . ولَسْتُ مع محقّقي المسند عندما لم يَعُدّوا في مقدّمتهم «جامع المسانيد» من جملة ما خَدَمَ المسند ، لأنّه ذكر في مقدّمته أنه جمع بين الكتب الأربعة ، على أنّهم ذكروا جامع ابن كثير ، الذي جمع مع المسند تسعة كتب كما سلف ، لكنّ عدم اطّلاعهم على الكتاب ، وعدم تيسّر المخطوطة لهم ، جعلهم يحكمون هذا الحكم .

ونذكر هنا إضافة ابن الجوزيّ أحاديث إلى مصادره الأربعة ، فقد أضاف عشرات من الأحاديث ، بعضها لصحابة ليس لهم مسانيد أصلاً في هذه المصادر ، وبعضهم له أحاديث ، ولكنّه أضاف عن غير مصادره . عن ابن ماجه ، أو أبي داود ، أو الدارقطني ، أو عبد بن حميد ، وهو يروي الحديث بسنده إلى الصحابي :

(٦١٦٣) أخبرنا أبو غالب الماورديّ قال : أخبرنا أبو عمر الهاشمي قال : أخبرني القشيري قال : أخبرنا اللؤلؤي قال : حدّثنا أبوداود السجستاني قال : حدّثنا سليمان بن عبدالحميد البهراني . .

فبهذا الإسناد إلى أبي داود ، ومنه إلى مالك بن يسار عن النبيّ ﷺ جعل المؤلّف «مسنداً» لمالك .

ومسند «سُرَق» روى فيه حديثاً بإسناده إلى الدارقطني (١٨٤٧) . وجعل ليزيد بن شجرة مسنداً ، روى عن شيخه عن الأوّل إلى عبد بن حميد . . إلى يزيد (٦٦٦٢) . ومثله مسند يزيد بن عامر (٦٦٦٣) ، ومسند يزيد من نعامة (٦٦٦٦) ، ومسند أبي السَّمح (٦٧١٦) ، ومسند السرّاء بنت نبهان (٧١٢١) . هؤلاء الصحابة لم يكن لهم في مصادره أحاديث ، فجمع أحاديث لهم من غيرها .

ولكن هناك أحاديث لصحابة لهم مسانيد ، فأضاف أحاديث ممّا لم ترد في مصادره[1] .

ولكن أغرب ما في هذا الجانب ، أن يكون أمامه أحاديثُ في البخاري أو مسلم أو المسند ، ومع ذلك يستدركها بإسناده إلى غيرها ، وقد يقول في بعضها : أخرجاه . . أو أخرجه مسلم (٢٦٣١ ، ٤٦٤١ ، ٤٦٨٧ ، ٦٣١٥ . . .) .

هذه الأحاديث التي جمعها من الكتب الأربعة والزيادات لم تصل عند ابن الجوزي في «الجامع» إلى ثمانية آلاف حديث - عدا الطرق . في حين تصل الأحاديث- مع مكرّراتها في هذه الكتب إلى أضعاف ذلك ، بحيث يكون مختصر المؤلّف لا يصل إلى ربع عدد الأحاديث الموجودة في هذه المصادر .

ولكن هذا الاختصار لم يمنع من تكرار الحديث في مواضع ، لأنّ الحديث قد يرويه أكثر من صحابي ، فيتكرّر في المسانيد ، وقد يشترك في قصّة الحديث أكثر من صحابي ، فيكون مظنّة وروده في مسانيد : فأمر النبيّ ﷺ أن يصلّيَ أبو بكر في الناس ، في مرضه . وما دار بين ابن عمر وأبي هريرة في فضل من تبع جنازة ، واحتكامهما إلى عائشة . وقصّة تأيّم حفصة ، وعرض عمر إيّاها على أبي بكر وعثمان ، وزواج النبيّ ﷺ منها . والنهي عن أن تُحِدَّ المرأةُ أكثر من ثلاث إلا على زوجها . وأكل المؤمن في معىً واحد والكافر في سبعة أمعاء . وقصّة الدّجّال ، وابن صيّاد ، وغيرها من الأحاديث ورد الواحد منها في أكثر من مسند من الكتاب .

* * * *

وأما **ترتيب المؤلّف الأحاديث في المسند الواحد** فأمرٌ لا دقّة فيه . ولا ضابط واضحاً له . فلم يُراع ترتيب الرواة عن الصحابة ، كما أنّه لم يرتّب على أسماء شيوخه . وابن الجوزيّ أمامه المسند ، يحاول - إلى حدّ كبير - أن يراعيَ ترتيب الأحاديث كما وردت فيه ، وإن لم يكن ذلك مُلزماً له في كلّ مسند ، ففي بعض المسانيد يبدأ بحديث من وسط المسند أو من آخره ، لأنّه يرى أنّه أتمّ رواية . وهو إذا ذكر حديثاً سار وراءه متتبّعاً طرقه ورواياته في مواضعها . وأحياناً نجد المؤلّف يحاول أن يجمع الأسانيد المتشابهة والمتقاربة

---

(١) ينظر الأحاديث (٥٢٣٨ ، ٥٣٣٥ ، ٥٣٩٦ ، ٥٤٥٣ ، ٥٤٥٥ ، ٥٨٨٠ ، ٥٨٨١ ، ٩٣٣ ، ٥٩٤٥ ، ٥٩٤٧ . . .) .

ليستغنيَ عن إعادة الإسناد ، ومرّات يجتهد أن يجمع أحاديث متقاربة في المعنى ، ولكن ليس هذا هو الشائع ، ونقول مرّة أخرى : إنّه ليس للترتيب داخل المسند اعتبارات وسبل واضحة .

والغرض المهمّ للمؤلّف هو جمع أحاديث الصحابيّ في مسند واحد من مصادره كلّها ، ولا أزعم أنّه استوعبَ كلَّ الأحاديث ، ولم أُجرِ دراسة دقيقة لكلّ المسانيد ، ولكن في بعض المسانيد التي تتبّعْتُ ما ذكر منها اعتماداً على المسند والجمع بين الصحيحين ، تبيّن لهم إغفالُ بعض الأحاديث .

* * * *

ويورد ابن الجوزيّ الحديث في كتابه تحت «المسند» المصنّف بصورة تختلف قليلاً أو كثيراً عمّا هو الحال في المصدر . ويتّضح ذلك من سوق بعض الأمثلة :

ففي المسند : حدّثنا عبد الأعلى ، حدّثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن مغفلّ .

حدّثنا عبدالله ، حدّثنا داود بن عمر الضبّيّ ، حدّثنا سلاّم أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة . . .

وفي البخاري : حدّثنا أبو نعيم ، حدّثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر . .

فترد هذه الأحاديث عندنا هكذا :

حدّثنا أحمد قال : حدّثنا عبد الأعلى قال : حدّثنا سعيد عن قتادة عن . . .

حدّثنا عبد الله قال : حدّثنا داود بن عمرو الضبيّ قال : حدّثنا سلام أبوالأحوص عن سماك . .

حدّثنا البخاريّ قال : حدّثنا أبو نعيم قال : حدّثنا شيبان عن يحيى عن . .

فيلحظ أن المؤلّف اعتماداً على السند الذي ساقه في مقدّمته إلى أصوله يجعل نفسه راوياً عن البخاري أو غيره . والأمر الآخر أنه يضيف قبل كلمة التحديث : قال ، فتصير : قال : حدّثنا . . . وفي غير ذلك فإنّه يلتزم كثيراً بما في مصادره . وبخاصّة التفرقة بين التصريح بالتحديث والسماع ، وبين «عن» .

أما أخبرنا ، وحدّثنا ، فإن نُسَخنا تختلفُ فيما بينها في إثبات هذه اللفظة أحياناً ، وتكتب مختصرة في أحيان أُخَر ، بطريقة لا تكون فيها واضحة ، وتختلف في مواضع عمّا هي في الأصول المنقول عنها . وكأنّ ابن الجوزيّ ، أو نسّاخ الكتاب ، لم يكونوا من الذين يجدون فارقاً بين حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا . .

مسألة أخرى هنا في الكتاب ، أن المؤلّف إذا روى حديثاً بسند ، ثم جاء بعده بحديث بالسند نفسه ، فإنّه يستغني عن إعادة السند ، أو قد يستغني عن الجزء المشابه والمكرّر مع السابق .

(٦٣٥٥) الحديث السابع : حدّثنا أحمد قال : حدّثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا بهز عن أبيه عن جدّه قال . . .

(٦٣٥٦) الحديث الثامن : وبه : قال . . .

فالحديث الثامن هو بإسناده من أحمد إلى معاوية بن حيدة .

وأحياناً يقول معبّراً عن الصورة السابقة نفسها : وبه عن أنس . . وبه عن عائشة .

والمؤلّف قد يعرض بهذه الصورة عشرات الأحاديث .

ففي مسند أنس بن مالك (٤٨٠) روى حديثاً ، ثم جاء بعده بواحد وعشرين حديثاً فيها : وبه .

وفي مسند معاذ بن أنس ذكر الحديث الثالث له (٦٢٣٥) ثم سار بالإسناد نفسه إلى الحديث الخامس والعشرين (٦٢٥٧) وهو يقول : وبه .

أما من مسند أبي هريرة (٤٤٣٢) فذكر حديثاً ، وأتبعه أكثر من خمسين حديثاً ، يقول : وبه .

وصورة أخرى :

حدّثنا أحمد قال : حدّثنا إسماعيل قال : حدّثنا أيوب عن حميد عن أنس .

وبعده : وبالإسناد عن أيّوب . . فهو يستغني عن : حدّثنا أحمد قال : حدّثنا إسماعيل . .

ومثله : حدّثنا أحمد قال : حدّثنا روح قال : حدّثنا مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو ابن معاذ الأشهلي . . وبعده : وبه عن زيد بن أسلم . . ثم يكمل الإسناد . .

وإذا كان هو المنهاج العام للاستغناء عن إعادة الإسناد كاملاً ، أو جزء منه ، فإن المؤلّف قد خالف أحياناً في ذلك ، فكرّر الإسناد ، أو جزءاً منه .

والمؤلّف يجمع بين الأسانيد في مكان واحد ، فكثير من الأحاديث التي هي في موضعين في المسند مثلاً يجعلها في موضع واحد :

يقول : حدّثنا أحمد قال : حدّثنا عفّان ومحمد بن جعفر قالا . . (٦٦٠) .

حدّثنا أحمد قال : حدّثنا يزيد بن هارون ومحمد بن داود قالا (٢٢٨٤) .

حدّثنا أحمد قال : حدّثنا يحيى ومحمد بن جعفر قالا . . (٥٧٤٩) .

وكلّ واحد من هذه الأحاديث في مكان غير الآخر ، وقد يكون بينها شيء من الاختلاف . ويتّضح عدم التدقيق بالفروق بين الروايات عندما يجمع حديثاً من مصدرين أو أكثر :

فقد روى عن البخاري ومسلم والترمذي حديث عائشة في المخزومية التي سرقت(٧١٧٩) .

وروى عنهم عن عائشة حديث «أمّ زرع» (٧٢٨٨) .

وفي الحديث (٥٧٤٥) قال : حدّثنا أحمد قال : حدّثنا يزيد . وحدّثنا البخاري قال : حدّثنا محمد بن كثير عن سفيان . وحدّثنا مسلم قال : حدّثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك . قالوا : حدّثنا يحيى بن سعيد . . ولا شكّ أن روايات هذه الأحاديث ليست متطابقة تماماً بين المصادر الثلاثة .

وعلى عكس سابقه ، يكون للحديث أكثر من طريق ، وأكثر من راوٍ ، وقد يكون الاختلاف في شيخ أحمد ، أو أحد رواته ، فيقتصر على بعض الروايات :

ففي المسند : حدّثنا بهز وحسن بن موسى . . يقتصر مؤلّفنا على : حدّثنا بهز (١٧٣) .

وفي المسند : حدّثنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة وحجّاج قال : حدّثني شعبة . . يقتصر على : حدّثنا محمد بن جعفر قال : أخبرنا شعبة (٢٣١١) .

وعند أحمد : حدّثنا يحيى عن سفيان قال : حدّثني أبو إسحاق قال : سمعت سليمان ابن صرد . يقول : وحدّثنا عبد الرحمن بن سفيان عن أبي إسحاق عن سليمان بن صرد قال . . . يقابله في كتابنا : حدّثنا يحيى عن سفيان قال : حدّثني أبو إسحاق قال : سمعت سليمان بن صرد يقول : . . . . . (٢٣٠٦) .

وفي المسند : حدّثنا هشيم قال : عبيدالله بن أبي بكر أخبرني عن أنس ، ويونس عن الحسن قالا . وفي الجامع : حدّثنا هشيم قال : أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن جدّه . . . (١٧٤) .

ويتّضح هذا أكثر في أسانيد مسلم التي نقل ابن الجوزي :

فمسلم يروي ١٧٦/١ (١٨٩) : حدّثنا سعيد بن عمرو الأشعثي . حدّثنا سفيان بن عيينة عن مطرّف وابن أبجر عن الشعبي قال : سمعت المغيرة بن شعبة . وحدّثنا ابن أبي عمر حدّثنا سفيان حدّثنا مطرّف بن طريف وعبد الملك بن سعيد سمعا الشعبيَّ يُخبرُ عن المغيرة بن شعبة . وحدّثني بشر بن الحكم - واللفظ له- حدّثنا سفيان بن عيينة حدّثنا مطرّف وان أبجر سمعا الشعبيَّ يقول . . .

هذا السند يصير عندنا هكذا : حدّثنا مسلم قال : حدّثنا ابن أبي عمر قال : حدّثنا سفيان قال : حدّثنا ابن أبي عمر قال : حدّثنا سفيان قال : حدّثنا مطرّف بن طريف وعبدالملك بن سعيد سمعا الشعبيَّ يخبر عن المغيرة (٦٤٣٢) .

وفي مسلم ١٢١٤/٣ (١٥٩٢) : حدّثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن قرّة بن عبدالرحمن المعافري وعمرو بن الحارث وغيرهما أن عامر بن يحيى المعافريّ . .

يرويه ابن الجوزي : حدّثنا أبو الطاهر قال : حدّثنا ابن وهب عن قرّة بن عبدالرحمن المعافريّ أن عامر بن يحيى . . (٦٠٣٢) .

أما أغرب المسائل فيما يتعلّق بالتصرّف في الأسانيد ، فتلكم الأحاديث الكثيرة التي وردت في المسند عن أحمد وابنه عبد الله ، فقد يكون مقبولاً أن يذكر المؤلّف الحديث قائلاً : حدّثنا أحمد . . ويغفل عبد الله ، الذي يقول : وسمعتُه أنا . . أمّا أن يقول ابن الجوزيّ : حدّثنا عبد الله . . ويغفل أباه ، فليس معقولاً ، ذلك أنّه ذكر في المقدّمة أنّه إذا قال : حدّثنا عبدالله ، فهو من زياداته . ثم إنّه لو لم يذكر ذلك ، فإن القول : حدّثنا عبد الله ، يتصرف معه الذهن مباشرة إلى عدم رواية أبيه له . ولأهميّة هذه المسألة نبّهت على كلّ حديث عزاه لعبد الله ، وهو لأبيه ، وربّما نبّهت على عكسه ، أي إذا ذكر الحديث عن أحمد ، ويكون عبدالله مشاركاً له .

ولا يقتصر تصرّف ابن الجوزيّ في مصادره على ما ذكرنا في الأسانيد ، بل تعدّى ذلك إلى تصرّفه في متون الأحاديث ، حذفاً واختصاراً وتقديماً وتأخيراً ، وسأعرض أمثلة مختصرة لذلك :

ففي الحديث (٢٣٦٣) الذي رواه عن أحمد بإسناده إلى أبي محذورة قال : قال لي رسول الله ﷺ : «قل : الله أكبر ، الله أكبر . . .» .

والحديث في المسند : قال أبو محذورة : خرجت في عشرة فتيان مع النبي ﷺ وهو أبغض الناس إلينا ، فأذّنوا ، فقُمنا نؤذّن نستهزىء بهم . فقال النبيُّ ﷺ : «ائتوني بهؤلاء الفتيان» فقال : «أذّنوا» فأذّنوا ، فكنتُ أحدَهم ، فقال النبي ﷺ : «نَعَمْ ، هذا الذي سمعتُ صوته . اذهبْ فأذّن لأهل مكّة» فمسح على ناصيته وقال : «قل : الله أكبر . . .» .

ويروى حديثاً بإسناد أحمد إلى عبد الرحمن بن سمرة (٤٢٨٥) أنّ رسول الله ﷺ قال : «إذا كان يوم مطر فليُصَلِّ في رَحله» .

وهو في المسند بعد الإسناد : أنّ عمّار بن أبي عمّار مرّ على عبد الرحمن بن سمرة وهو على نهر أمّ عبد الله يُسَيِّلُ الماء مع غلمته ومواليه ، فقال له عمّار : يا أبا سعيد ، الجمعة . فقال له عبد الرحمن : إن رسول الله ﷺ كان يقول : . . .

وفي الحديث (٥٩٣٦) في المسند . . أنّه قال لقومه : اجتمعوا أصلّي بكم صلاة رسول الله ﷺ ، فلمّا اجتمعوا قال : هل فيكم أحدٌ من غيركم؟ قالوا : لا ، إلا ابن أخت لنا . قال : ابن أخت القوم منهم . فدعا بجَفنة . . .

والذي عندنا : أنّه قال لقومه : اجتمعوا أصلّي بكم صلاة رسول الله ﷺ ، فدعا بجفنة . .

وقد علّقت على خبر طويل نقله عن «الطبقات» لابن سعد واختصره (٢٢٨٦) . وأحاديث كثيرة ملأتُ حواشي الكتاب بالتنبيه عليها .

* * * *

والمؤلّف بعد أن يذكر الحديث ، يكون من غرضه أن ينبّه على إخراج الشيخين أو أحدهما له ، فيقول : أخرجاه . انفرد بإخراجه البخاري . انفرد بإخراجه مسلم . أخرج البخاري الأوّل ومسلم الثاني . أخرجه مسلم مختصراً . أخرجه البخاري دون قوله . . أخرجه مسلم من هذه الطريق ، وأخرجه البخاريّ من طريق . . . وهكذا . .

وهذه العبارات لها مدلولات كثيرة ، لا تفي صفحات مختصرة أقدّمُ بها للكتاب في إعطائها شيئاً من حقّها ، ولكن السؤال : هل إخراج الشيخين أو أحدهما ، أو موافقتهما للمسند في الحديث ، هل يعني ذلك : المتن ، أو السند ، أو هما جميعاً؟ .

وهذا هو الذي نراه في المؤلّفات عندما يقال : متّفق عليه ، أو رواه أصحاب السنن ، أو غير ذلك . فالذي يغلب على هذا التعبير هو اتّفاقهم على متن الحديث عن الصحابيّ .

فإذا نظرنا إلى عمل ابن الجوزيّ وجدْناه يستعمل هذه العبارة في حديث اتّفق الشيخان مع المسند في سنده كاملاً ، أو في جزء من سنده ، وربما كان الاتّفاق في التابعيّ الراوي عن الصحابي ، وقد يصل الأمر إلى أن يكون الاتّفاق فقط في رواية الحديث عن الصحابيّ .

ثم إذا نظرنا إلى متن الحديث أيضاً وجدْنا الأحوال أنفسها ، فقد يتّفق الشيخان أو أحدهما مع المسند في متن الحديث ، وقد يكون الخلاف يسيراً ، في ألفاظ ، أو تقديم أو تأخير . ولكن قد يكون الخلاف بينهم كبيراً ، بأن يكون في أحدهما زيادة أو حذف ، وقد تكون هذه الزيادة فيها كلام . وكلّ هذا كان من عملي في التحقيق .

ويذكر هنا أن المؤلّف كان ينبّه على انفراد أحد الشيخين بالحديث أو اتّفاقهما عليه ، ولو لم يكن في المسند ، كأن يرويه عن أحد الشيخين ، ثم يشير إلى انفراده به ، أو إخراجهما له . كما أنّه علّق على بعض أحاديث أحمد بنقل حكم الترمذي عليه . كقوله (١٦٤٣) . . حدّثنا أحمد ، . . قال الترمذي : هذا حديث صحيح .

وهكذا انتظمت أحاديث المؤلّف في «الجامع» ، منسّقة في مسانيد ، محذوفاً مكرّرُها ، متصرّفاً في بعضها ، مبيّناً ما أخرجه الشيخان منها .

* * * *

ولكن هذا لم يكن هو العمل الوحيد للمؤلّف ، فقد يقوم بتوضيح أسماء الرواة في السند أو بعد الانتهاء منه ، وقد يضيف اسم الراوي إلى كنيته ، أو يبدل أحدهما بالآخر ، أو ينسب الراوي ، أو يتمّم اسمه . . .

ففي المسند : حدّثنا قتيبة بن سعيد قال : حدّثنا بكر بن مضر عن ابن الهاد . .

وعندنا (١٦٥) . . بكر بن مضر عن يزيد بن عبدالله (وهو ابن الهاد) .

وفي المسند : حدّثنا وكيع حدّثنا عبد العزيز . . وعند ابن الجوزي : عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز (٧٠٠٦) .

وفي المسند : حدّثنا علي . . وعندنا : حدّثنا عليّ بن عبد الله (٢٣٥٨) .

وفي المسند : حدثّني أبو الأسود . . . يقول ابن الجوزي : هو محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل (٧٠٤٩) .

ويروى عن أحمد . . مسعر عن عمرو بن سالم عن أخيه عن ابن عبّاس . فيقول المؤلّف : عمرو هو ابن قرّة . وسالم هو ابن أبي الجَعد (٢٩٧٨) .

وفي حديث آخر يرد في الإسناد : أبو نوح قراد . فيقول ابن الجوزي موضّحاً قُراد لقب ، واسمه عبد الرحمن بن غزوان (٧٢٦٣) .

وفي آخر : عن أبي عقبة . . . يقول : اسم أبي عقبة مالك بن عامر (٧٥٢٧) .

وما دمنا في الحديث عن الرجال والأسانيد ، فإننا نذكر أن **المؤلّف يحكم أحياناً على بعض رجال الحديث :**

ابن المؤمّل ضعيف ، أحاديثه مناكير (١٣٢٥) .

مسلم بن خالد ضعيف (٢٤٢١) .

عبد الواحد بن زياد متروك الحديث (٢٤٥٤) .

مطّرح وعبيد الله وعلي بن يزيد والقاسم ضعاف بمرّة (٢٥٣٥) وينظر (٢٥١٣) .

ميناء كذّاب (٤٠٤٤) .

ابن لهيعة لا يوثق به (٣٨٧٤) .

قال الدارقطني : أبو ماجد مجهول (٤٢١١) .

ابن بريدة لم يسمع من عائشة (٧٥٦٧) .

ومثل هذا كثير في الكتاب .

والمؤلّف قد يروي عن رجل عدداً من الأحاديث ، ثم يعلّق عليه متأخّراً :

ففي مسند أبي سعيد ذكر عدّة أحاديث عن عطيّة العوفي ، وبعدها قال عنه : ضعيف جدّاً (٢٠٩٨) .

وذكر إبراهيم الهجري في مسند ابن مسعود مرّات ، ثم قال (٤٠٧٩) : إبراهيم الهجري ضعيف .

ونقل أحاديث عن شهر بن حوشب في مسند أسماء بنت يزيد : الأول والثالث والرابع ، ثم قال بعد أن نقل الخامس : وشهر ضعيف جدّاً (٧٠١٧) .

هذا إلى أن أحكام المؤلّف ليست صحيحة أو دقيقة دائماً (ينظر ١٩٦٨ ، ٤٠٠٦) .

ولا يكتفي ابن الجوزي بالحكم على الرواة ، ولكنّه قد يحكم ، أو ينقل حكماً على الحديث نفسه :

قال : هذا الحديث قد روي من طرق مدارُها على ليث ، وكان قد اختلط في آخر عمره .

قال البخاري : وقد روى من حديث أبي الدّرداء عن رسول الله ﷺ ، ولا يصحّ (٥٠١١) .

قال : هذا الحديث بعيد الصحّة (٥٢٠٤) .

ونقل روايات في صلاة الصّدّيق بالنّاس ، ووفاة رسول الله ﷺ ، ثم قال : الحديث الأوّل وهو حديث الأسود أصحّ ، وكلّ هذه معلولة (٧٤١٨) .

قال : عن حديث أمّ رومان : مرسل (٧٠٢) .

قال : وهذا الحديث غلط من الرواة . . (٧٢٣٨) .

قوله : «رجلين شهداً بدراً» وَهَمٌ من الزهري ، فإنهما لم يشهدا بدراً (٦١١١) .

ويقول : وليس للأشعث في الصحيحين غيره (١٢١) .

* * * *

ومن العمل البارز للمؤلّف في الكتاب ، وهو ما نوّه به في التقديم شرح الغامض . وقد يكون ذلك في كلمة أو عبارة ، وقد تكون تعليقاً عامّاً ، أو توضيحاً لمشكل ، أو حديثاً عن حكم فقهيّ ، أو غير ذلك .

والثغامة : نبت أبيض الزهر والثّمَر ، يُشَبّه بياضُ الشيب به (١٠٨٤) .

والنبيّ : الشيء المرتفع ، غير مهموز ، فإذا هُمز فهو من النبأ ، وهو الخبر (١٠٤٦) .

والذي عليه المفسّرون أن الأحمر العجم ، والأسود العرب (١٢٤٧) .

والتمائم : خرزات كانت العرب تعلّقها على الصبيّ ، يزعمون أنّها تقي من العين . والتولة : ما يحبّب المرأة إلى زوجها ، من السحر (٤١٠٣) .

قال الخطّابي : إضافة الشُّؤم إلى هذه الأشياء إضافة ظرف ، ومحلّ الأشياء لا يخلو عن مكروه . . (٢٤٠٧) .

وعلّق على : «من يصعد الثنيّة . .» وكان هذا في غزاة ، وصعود هذه الثنيّة إنما كان للإقدام على الأعداء ، وصاحب الجمل الأحمر كان منافقاً (١١٦٨) .

وربما توهّم السامع ذكر الأجرين أنهما يزيدان على أجر الماهر ، وليس كذلك . . (٧٢٤٣) .

وتفارط الغزو : أي تقدّم وتباعد . وربما قرأه من لا يعرف : العدوّ ، وليس كذلك . . (٦١١١) .

وفي حديث اصطفاء عليٍّ جاريةً من السَّبي ، قال : وفي هذا الحديث إشكالات . . . (٧٢٧) .

وروى أحمد حديثاً في مسند أسماء بنت يزيد للعلماء فيه أقوال . لكن ابن الجوزي جعله لأسماء بنت عميس (٧٠٠٣) وقال : رواه أحمد في مسند أسماء بنت يزيد بن السكن ، وهو بابنة عميس أشبه .

* * * *

وإذ قد ذكرنا بعض عمل ابن الجوزيّ في الكتاب ، من بيان اتّفاق الشيخين أو انفراد أحدهما به ، سواء أكان الحديث من روايتهما أو من رواية المسند ، ومن شرح وتعليق على سند أو متن أو رواية ، فإننا قبل أن ننتقل للإشارة إلى بعض المآخذ التي تُسَجّل على المؤلّف ، فإن لزاماً علينا أن نتحدّث عن عالم وكتاب كان لهما أ ثر كبير في ابن الجوزيّ وفي كتابه هذا :

ذلكم هو أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي المتوفّى سنة ٤٨٨ هـ ، إمام له مؤلّفات ، أشهرها «الجمع بين الصحيحين» . وقد منّ الله عليّ بتحقيق هذا الكتاب ونشره في أربعة أجزاء ، وقدّمت له بدراسة ، وضّحت فيها أنه أشهر من جَمَعَ بين الصحيحين ، وأن الأئمّة بعده وكبار المحدّثين كابن الجوزي والنووي وابن الأثير وابن حجر ، كانوا يستندون إلى «الجمع» ولا يعودون إلى الكتابين .

وقد أُولع ابن الجوزيّ بالجمع ، وشرحَ مشكله في كتاب نَشَرْتُه محقّقاً أيضاً في أربعة أجزاء بعنوان «كشف مشكل الصحيحين» .

وكان من عمل الحميدي في كتابه تقسيمُ أحاديث كلّ صحابيّ إلى : المتّفق عليه عندهما ، ثم ما انفرد به كلّ واحد منها ، وكان يحكم على بعض الروايات ، وينقل بعض التعليقات عن كتب المستدركات والمستخرجات على الصحيحين .

وبهذه القضايا تأثّر ابن الجوزي كثيراً في جامعه ، فقد نقل أحاديث عن البخاري أو مسلم ، وهي روايات موافقة لما عند الحميديّ لا لما في الصحيحين ، وجعل أحاديث للشيخين أو لأحدهما خطأ أحياناً من متابعاته له ، وسكت عن أحاديث فلم يعزُها لهما لأن الحميدي غفل عنها في كتابه .

ومن أمثلة نقوله :

انفرد بإخراجه ، والذي في كتابه . . وقال أبو بكر البرقاني . . . (١٨٩١) .

ورواه البرقاني في كتابه المخرّج على الصحيح . . . (٢١١٩) .

وقد رواه البرقاني بإسناد مسلم ، وفيه . . . (٢٢٩٧) .

وذكره أبو مسعود صاحب التعليقة في مسند حفصة (٧٧٦٢)[١] .

وكثير هي النقول والتعليقات التي حُشي بها الكتاب ، عن الحميدي ، وأكثر الأوهام والأخطاء والقصور الذي في الكتاب ، من جرّاء متابعته له . وقد نَبَّهْتُ كثيراً في الحواشي على نماذج من ذلك .

* * * *

وأذكر هنا بعض الهَنات والمخالفات التي وقعت فيها الكتاب :

منها الإخلال بما اختاره في ترتيب الصحابة فخلاف النظام الذي رآه من تقديم عبدالله على عبد الرحمن . . وهو وجه ، أو تقديم عبيد الله على عبد الرحمن ، أو تأخير معاوية على معن ، مراعاة لرسم «معوية» ، فإنّه قد قدّم وأخّر بين الأسماء ، أو بين الآباء :

فجاء مسند التِّلب (٤٨) بعد تمام وتميم . وقدّم حميلاً على حمل (١١٠ ، ١١١) ، وشرحبيل جاء عنده قبل شدّاد (٢٢٩ ، ٢٣٢) . ومسند طلحة قبل طفيل (٢٦٤ ، ٢٦٦) ،

---

(١) ينظر على سبيل المثال (١٦٤٣ ، ١٦٤٦ ، ١٦٥٣ ، ١٨٣٥ ، ٢٤٢٧ ، ٢٧٩٣ ، ٤٠١٠ ، ٧٠٠٠ ، ٧٢٠١) .

ونبيط قبل نبيشة (٥٦٤ ، ٥٦٥) . والأسود بن سريع قبل الأسود بن خلف (١٣ ، ١٤) . وذو المخمر قبل ذي اللحية (١٣٦ ، ١٣٧) . وجاء في آباء «سلمة» : سلمة بن نعيم ، سلمة بن نفيل ، سلمة بن نفيع ، سلمة بن يزيد (٢٠٣ - ٢٠٦) ونفيع يجب أن يكون قبل نفيل . . وهكذا .

ومن المآخذ التي وقع فيها المؤلّف أحياناً **تكراره الحديث في المسند الواحد** . وليس الكلام عن الروايات التي يمكن أن تجعل حديثاً واحداً ، ولكن عن الحديث الواحد ، والذي يكون أحياناً بالسند نفسه أو بأسانيد متقاربة .

وقد يعتذر للمؤلّف في المسانيد الطوال كمسند أبي هريرة ، الذي تكرر فيه (٢٥٥ ، ٣٥٩) والحديثان (٤٩٦ ، ٥٩٣) ، والحديثان (٥٥٨ ، ٦٨٠) لتباعد الأحاديث وكثرتها . ولكن لا يعتذر في المسانيد غير الطويلة . (ينظر ٢١٦٢ : ٢١٩٢ ، ٢٦٢٣ ، ٢٦٢٣ : ٢٦٣١ ، ٣١٣٨ : ٣١٩٧ ، ٤٥٨٨ : ٤٦٩٢ ، ٤٨٢٩ : ٤٩٢٦) .

ويسجّل على ابن الجوزيّ خلطه بين الروايات أحياناً . فقد ذكرنا قبل أنه يجمع الروايات من مصدرين ، أو من مصدر واحد ، تحت حديث واحد ، وقد يغفل الفروق . ولكن الذي نذكره هنا هو أن يذكر إسناداً ثم يثبت رواية لسند آخر في الحديث نفسه . وقد يكون الخلاف بينهما يسيراً ، لكنه خلط وسهو :

فهو مثلاً يقول : حدّثنا مسلم . . . أخرجاه . والمثبت هو رواية البخاري لا رواية مسلم (٤٦٢٤) .

وينقل في مسند أبي رزين حديثاً فيه : «جزء من ستّة وأربعين جزءاً» ورواية هذه الإسناد الذي ساقه : «جزء من أربعين» ، أما الرواية المثبتة عنده فإسنادها غيره (٦١٢٤) .

وفي مسند ابن مسعود روى مجموعة من الأحاديث متتابعة ، ولكنه أثبت رواية شيخ أو إسناد آخر : (الأحاديث ٤١٣٨ ، ٤١٣٩ ، ٤١٤٠ . وينظر ١٤٢٣ ، ٤١٥٩) .

ومن ذلك أن يقول المؤلّف : حدّثنا أحمد قال : حدّثنا عبد الله بن نمير ومكّي قالا : حدّثنا هاشم عن عائشة بنت سعد عن سعد . . ثم يقول : أخرجاه في الصحيحين من حيث عامر بن سعد . والحديث في المسند : عن ابن نمير عن هاشم عن عائشة . وعن مكّي عن هاشم عن عامر . . . (١٩٢١) .

ومن الملحوظات على المؤلّف - وقد نبّهت عليه كثيراً في الحواشي- أن يقول : وبه . . . وبالإسناد . . كما سبق أن بيّنّا . ولكن لا يكون الحديث بإسناد الذي قبله . واختصار المؤلّف لبعض الروايات ، وتنقّله من بين صفحات الكتاب أوقعه في مثل ذلك (ينظر ٨٩٢ ، ٢١٨٢ ، ٤٣٤٣) .

وفي الكتاب بعض المسائل التي ينقصها الدّقّة ، سببها السقط ، أو عدم المراجعة :

فقد روى الإمام أحمد في مسند عمرو بن العاص حديثاً بإسناده إلى عمارة بن خزيمة عن عمرو . . ولكنّ المؤلّف يسقط عنده «عمرو بن العاص» ، فيجعل صحابيّ الحديث عمارة ، ويعقد مسنداً له (المسند ٤٠٣ - الحديث ٥٦٨١) .

وفي المسند حديث عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، يجعله ابن الجوزي : عن بعض أزواج النبي ﷺ ، فيصير في مسانيد النساء (٧٧٦٧) .

ومثل ذلك المسند الذي عقد لـ «معروف الثقفي» ، وتحدّثت عن علّة حدوثه . (المسند ٥٣٩ - الحديث ٦٣١٨) .

وروى المؤلّف حديث : «لا تأكل الشريطة» محرّفاً إلى «الشريقة» ، والتمس للشريقة تفسيراً (٣٢٢٠) .

وقد أخطأ ابن الجوزيّ أحياناً في نسبة حديث لأحد الشيخين ، أو سها وغفل عن التنبيه عليه ، وأكثر ذلك من متابعاته للحميدي . ولكن ما حدث في مسند عبد الله بن الزبير يذكر : فقد اتّفق الشيخان على رواية حديث واحد له ، وانفرد البخاري بستّة ، ومسلم باثنين . ولكن عدداً من الأحاديث في هذا المسند جاء فيها «أخرجاه» (المسند ٣٠٦ - وينظر التعليق على الحديث ٢٨٠٤) .

وأذكر هنا أنّه روى (٢٣٩٥) حديث : ارتجّ أحدٌ وعليه النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان . فقال النبي ﷺ : «أثبت ، فما عليك إلا نبيّ وصدّيق وشهيدان» . ثم قال بعده : وقد أخرج البخاري في أفراده : «أحدٌ جبلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه» .

ولا أرى علاقة بينهما ، وجَليٌّ أنهما يجب أن يكونا حديثين .

* * * *

أما مخطوطات الكتاب فقد سبق الإشارة في المقدمّة إلى أنّ البحث لم يظهر وجود نسخة كاملة من الكتاب ، ولم تمتلك مكتبة - فيما هو معروف ، أو من خلال المصادر والمعلومات نسخة متكاملة من الكتاب ، ولكنّ منه أجزاء مفرّقة جمع منها ما تيسّر الوصول إليه ، وما أعان على إخراجه . وهذا وصف موجز لهذه المخطوطات .

(١) مجلد من أوّل الكتاب تحتفظ به دار الكتب المصرية في القاهرة ، تحت رقم ١٩١ حديث . وهو يحوي الجزأين الأوّل والثاني منه ، يبدأ من أوّله ، ثم ينتهي الجزء الأوّل في الورقة السادسة والأربعين بعد المائة - مسند جابر بن عبد الله ، ثم أشير إلى نهاية الجزء ، وبدأ الثاني : مسند جابر بن عتيك بالبسملة . وينتهي المجلد بالحديث السابع والثلاثين بعد المائة من مسند أبي سعيد الخدري (٢٠٦٧) . وإن كان المألوف في تقسيم أجزاء الكتاب أن الجزء الثاني أطول من ذلك ، وهذا ليس في آخره سقط أو نقص .

كتب المخطوطة أحمد بن (حسين السيرافي) سنة ستّ وعشرين وسبعمائة للهجرة ، بخط نسخيّ جيّد . أُشير في مواضع منها إلى القراءة والمعارضة . وفي آخرها مطالعة سنة خمس وتسعين بعد الألف . وأثبت على حواشيها بعض التصحيحات ، وعليها أختام وتملّكات عديدة . ومن مظاهر العناية بالمخطوطة ما امتلأت به حواشيها من كتابة العنوانات المقتبسة من الأحاديث : التقاء الختانين يوجب الغسل . حكم اللقطة وتعريفها سنةً . دعوة ذي النون . .

والمخطوطة في خمس وسبعين ومائتي ورقة ، عدد أسطر الصفحة الواحدة واحد وعشرون سطراً . كتبت أسماء الصحابة وأرقام الأحاديث فيها بخطّ كبير . وهي في حالة جيّدة ، لم يسقط منها شيء .

وقد رمزت لها بالرمز (ك) .

وفي الصفحات (٤٥-٤٧) صور لغلاف المخطوطة ، وصفحتها الأولى ، وصفحتها الأخيرة .

(٢) الجزء الأوّل من مخطوطة صوّرت من الهند ، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (ف ٨٢٧٤) . وقد أصاب أوّلَ المخطوطة تلفٌ أضاعَ جزءاً من المقدّمة ، واستدرك صفحة منها بخط مغاير قديم . والمألوف في التقسيم أن ينتهي الجزء في آخر مسند جابر بن عبد الله ، لكن الصفحات الأخيرة تالفة أو ساقطة من التصوير ،

فالذي يتّضح منه في الحديث الثالث والتسعين بعد المائتين من مسند جابر (حديث ١١٥٣) قبل نهاية مسند جابر ببضعة عشر حديثاً . كما سقط من مسند جابر بين الحديث الثامن والخامس والأربعين . لكن النقص من أوّلها وآخرها ووسطها موجود في غيرها .

كتبت المخطوطة بخطّ نسخيّ متقن ، فيه ضبط ، والعنوانات وأرقام الأحاديث بخطّ كبير ، في سطر مستقلّ ، وعليها بعض التصحيحات . وأوراقها مائتان وخمس وخمسون ، في الصفحة تسعة عشر سطراً .

وأصاب أطرافَها بعضُ التأكّل من الرطوبة ، ولم يؤثّر عليها . وفي أوّلها فهرس بأسماء الصحابة .

والصفحات المصوّرة (٤٨-٥٠) فيها فهرس الصحابة ، وبداية المقدّمة بخط مغاير ، وجزء من وسط المخطوطة .

(٣) نسخة في مكتبة مسجد أبي العباس بالإسكندرية ، تحمل الرقم (٢٦٧ عام ، ٢٣٢ خاصّ) .

وهذا هو الجزء الثاني من الكتاب ، يبدأ بمسند جابر بن عتيك (حديث ١١٧٠) إلى مسند سفيان بن أبي زهير (حديث ٢٢٤٢) .

كتبت هذه المخطوطة سنة خمس وستمائة للهجرة ، بعد وفاة المؤلّف بسنوات . وناسخها أحمد بن محمد المنتوش الجوهري ، بخطّ نسخيّ جيّد ، مضبوط بالشكل ، وأرقام الأحاديث وأسماء المسانيد بخطّ كبير . وأصابها أرضةٌ ورطوبة أثّرت عليها قليلاً .

وقد كتبت هذه النسخة عن نسخة مقروءة على المؤلّف ، ونقل في آخرها السماعات والقراءات والمجالس التي تمّ فيها ذلك ، بما يصلح أن يكون أُنموذجاً لدراسة السماعات .

وعدد أوراق الجزء ثنتان وأربعون ومائتا ورقة ، في كلّ صفحة تسعة عشر سطراً .

ورمز لهذه النسخة (س) .

وفي الصفحات (٥١-٥٤) صور لعنوان المخطوط ، وبداية الجزء ، ونهايته ، وفيه بعض السماعات ، والصفحة التالية التي تحتوي أيضاً على السماع والقراءة .

(٤)الجزء الثاني من نسخة أخرى للمخطوطة . وهو جزء تحتفظ به دار الكتب الوطنية في تونس (٣٥٨٤) .

ويبدأ بمسند جابر بن عتيك كالسابق ، ولكن يزيد عليه بمسند سفيان بن عبدالله ، وفيه حديث واحد (٢٢٤٣) .

كتب المخطوطة يعقوب بن محمد سنة اثنتين وثمانين وستمائة ، بخطّ نسخيّ معتاد ، وفي آخرها أنها قوبلت على نسخة المصنّف .

والعنوانات بخطّ أكبر قليلاً من سائر النصّ . وأوراقها ست وخمسون ومائة ، وفي كلّ صفحة واحد وعشرون سطراً .

ورمز هذه النسخة (ت) .

والصور المرفقة فيها عنوان المخطوط وأوله وآخره (٥٥-٥٧)

(٥) جزء آخر مصوّر من الهند في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ف ٨٢٧٥) . ولكنّه من نسخة أخرى غير السابقة (رقم ٢) . وفيه الجزء الثالث من الكتاب . وإن غيّر خطأ في آخره إلى الثاني .

يبدأ الجزء من مسند سفيان بن عبدالله (الحديث ٢٢٤٣) أي بعد المشار إليه في النسختين السابقتين ، وينتهي في الحديث الثالث والعشرين بعد الأربعمائة من مسند عبدالله بن عبّاس (٣٢٨٨) . وفيه ما يوحي بأن مسند ابن عبّاس لم ينته .

سقطت الورقة الأولى من المخطوطة ، واستدركت بخطّ مختلف حديث . وعمل لها فهرس فيه أسماء الصحابة . أما سائر النسخة فلم يقع فيها سقط . وحالتها جيّدة .

تقع المخطوطة في ستّ وعشرين ومائتي ورقة ، في الصفحة الواحدة واحد وعشرون سطراً ، خطّها نسخيّ جيّد مقروء ، عليها بعض التصحيحات . وعنواناتها وأرقام الحديث كتبت بخطّ كبير .

ورمز هذه المخطوطة والمخطوطة رقم ٢ (هـ) .

وفي الصفحات (٥٨-٦١) صور للصفحة الأولى من صفحتي الفهرس ، والصفحة الأولى منها بخطّ مغاير ، وصفحة من وسطها ، وآخرها .

(٦ ، ٧) وهما جزآن من المخطوطة ، مصوّران من مكتبة حسين جلبي في مدينة بورصة التركيّة . وتقسيم هذه النسخة إلى أحد عشر جزءاً ، صوّرت الجزأين السابع والتاسع

من هذا التقسيم ، علماً بأن الجزء الأوّل منها موجود أيضاً في هذه المكتبة . ولكنّ الجهد والمشقّة والتكلفة الخيالية للتصوير ، جعلني أهمل الأوّل منها لوجود ما يغني عنه .

الجزء السابع منها يبدأ بالحديث الثالث والتسعين بعد المائة من مسند عبد الله بن عمرو ، وينتهي في الحديث السابع بعد الثلاثمائة من مسند أبي هريرة (الأحاديث ٣٨٤١ - ٤٦٤٠) ، ويظهر هنا النقص بين آخر مسند ابن عباس المذكور في النسخة السابقة ، وهذا الجزء - وهو الذي استدركته بحمد الله تعالى من المصادر .

وهذا الجزء يحمل الرقم ٢٠٢ في المكتبة ، وعدد أوراقه إحدى وثلاثون ومائتان ، في كلّ صفحة ستة عشر سطراً ، وهي من نسخة قديمة ، كتبت سنة ستمائة ، أي بعد وفاة ابن الجوزي بسُنَيّات . وإن لم يذكر فيها إشارات إلى النسخة التي نُقلت عنها ، وقد يكون موجوداً في آخر الكتاب الذي لم يتيسّر معرفة مكانه .

خطّ المخطوطة نسخي واضح كبير ، والعنوانات وأرقام الأحاديث بخطّ أكبر ، وعليها تصحيحات قليلة . وهي في حالة جيّدة .

والجزء التاسع منها بالمواصفات نفسها ، رقمه ٢٠٣ ، وأوراقه مائتان وستّ . وفيه من الحديث الخامس والأربعين بعد المائة من مسند عليّ إلى آخر مسند معاذ بن أنس (الأحاديث ٥٥٩٧ - ٦٢٥٨) .

ورمزها (ر) .

ينظر الصفحات (٦٢-٦٧) .

(٨) مخطوطة تختفظ بها مكتبة الحرم المكيّ في أمّ القرى ، أعلى الله شأنها . وفيها الجزء الخامس - من التقسيم السباعي المألوف .

يبدأ الجزء بمسند أبي هريرة وينتهي في مسند على - الحديث الأربعون بعد المائة (الأحاديث ٤٣٣٤ - ٥٥٩٦) .

والمخطوطة مكتوبة بخطّ نسخيّ متقن قديم ، مضبوط بالشكل ، عنوانانها وأرقام الأحاديث بخطّ كبير . وعلى حاشية الصفحة الثانية فهرس لمسانيد الجزء ، وفي آخر المخطوطة إشارة إلى إتمام قراءتها سنة ١٢٥٣ هـ . وفيها تصحيحات ، ومقابلات ،

وقراءات ، ونقول ، وحواش وتعليقات كثيرة ، توحي بأن النسخة نالت حظّها من الاهتمام ، وأُفيد منها .

عدد أوراق المخطوطة مائتان واثنتان وأربعون ، في كلّ صفحة سبعة عشر سطراً . وحالتها جيّدة ، ولم يسقط منها شيء .

ورمزها (م) .

ومرفق صور لأوّلها وآخرها (٦٨-٧٠) .

(٩) الجزء السادس - قبل الأخير- من الكتاب ، تحتفظ بمخطوطته مكتبة الأزهر في القاهرة (٣٥ خاصّ ، ٢٥٤ عامّ) ، وفهرست على أنّها لابن كثير .

يبدو أوّل المخطوط ناقصاً ، ولكن الذي حدث فيه أنّه قُدّم فيها وأُخّر ، فكانت البداية الحقيقية - بعد أن أَعَدْتُ ترتيبها- في الورقة الحادية والعشرين من الترقيم المكتوب عليها ، وتبدأ بالحديث الثامن والأربعين بعد المائة من مسند علي (٥٦٠٠) ، فليس فيها سقط إلا ورقة واحدة كما هو المألوف في التقسيم . وآخرها تامّ ينتهي في مسند وهب بن عبد الله ، آخر حرف الواو (٦٦٣٧) . وليس في داخلها أيّ سقط .

كتب الجزء بخطّ نسخيّ واضح ، أرقام الأحاديث والعناوين بخطّ أكبر . عدد أوراقها سبع وعشرون ومائتان ، وفي كلّ صفحة واحد وعشرون سطراً . أصابها رطوبة أثّرت على أطراف بعض الأوراق .

ورمز هذ الجزء (ز) .

وقد صوّرتُ أوّل المخطوطة كما هي بعد تجليدها وترتيبها خطأ ، وأوّلها صحيحاً ، وآخرها (٧١-٧٣) .

(١٠) الجزء الأخير من الكتاب - السابع ، من مخطوطات اليمن ، المكتبة العامة . وفي المكتبة نفسها الأوّل والثاني من الكتاب ، الذي ذكرنا وفرة أجزائهما .

يبدأ المخطوط بمسندها هانىء بن نيار (٦٦٣٨) إلى آخر الكتاب . وقع سقط يسير استدركته (الأحاديث ٦٦٤٧ - ٦٦٦٠) .

والنسخة قديمة ، كتبت بخطّ نسخي متقن ، فيه ضَبط بالشّكل ، والعنوانات وأرقام الأحاديث بخطّ أكبر . وانتهت مقابلتها سنة ٨١٧ هـ . وفيها بعض التصحيحات والحواشي والنقول .

عدد أوراق المخطوطة سبع وثلاثون ومائتان ، وأسطر الصفحة سبعة عشر .

ورمزها (ي) .

وفي الصفحات (٧٥-٧٧) صورة لعنوانها ، وصفحتها الأولى المستدركة ، ثم الثانية ، وآخر المخطوط .

(١١) وأخيراً ، قطعة من الكتاب صُوّرت لي من مركز الوثائق والمخطوطات بمدينة الكويت ، ضمن مجموع حديثي ، وكأنّ ناسخها انتقى من الكتاب - إن كان بين يديه- هذا القسم ، ففيه مقدّمة الكتاب كاملة ، وتسعة عشر حديثاً من مسند الصدّيق (٣٢٩١ - ٣٣٠٩) وهي على صغر حجمها ، مفيدة لي في المقدّمة ، وفي جزء الصدّيق الذي لم يتيسّر في غيرها . وكتبت بخطّ نسخي جيّد ، والمجموع عليه سماعات وقراءات حديثية .

ورمزها (و)(*) .

ينظر الصفحات المصوّرة (٧٨-٧٩) .

* * * *

هذه الأجزاء المذكورة يتّضح لنا منها وجود أكثر من نسخة للكتاب ، فهي - عدا جزأي التركية- من مخطوطات مختلفة ، ولو افترضنا أن كلّ واحدة منها كانت كاملة ، لكان بين أيدينا أكثر من عشر نسخ للكتاب ، غير الأجزاء التي عرفتها للقسم الأوّل والثاني ولم أعتمدها في التحقيق .

لكنني كما ذكرت تمكّنت من خلال ترتيب هذه الأجزاء ، ومستعيناً بالأصول الأربعة التي اعتمد عليها المؤلّف ، وبالمصادر الحديثية المختلفة ، من تقديم هذا الكتاب الذي يراه القارىء كاملاً بعون الله تعالى وتوفيقه .

* * * *

(*) لم أستخدم هذه الرموز إلاّ في المواضع التي اجتمع فيها أكثر من نسخة .

أما منهج التحقيق الذي سلكتُه في الكتاب فإنني أقدّم له بالقول :

إنّ أهم ما يسعى إليه المحقّق ، أن يقدّم الكتاب المُحقّق بصورة أقربَ ما تكون إلى ما وضعَه عليه مؤلّفُه ، وأراد أن يراه الناس به ، ويكون ذلك في أحسن هيئةٍ تُيَسّر للقارىء الإفادة منه .

ولتحقيق الغرض الأوّل كان السعي إلى جمع مخطوطات الكتاب - ما عُرف منها - والمقابلة بين ما له أكثر من نسخة ، ومراجعة كلّ حديث من الأحاديث على الأصل المأخوذ منه : الكتب الأربعة وغيرها .

ولما كانت المخطوطات تعرض الحديث مختلفاً أحياناً عن المصدر ، فإنّ المحقّق أمام احتمالات : أهذا من عمل المؤلّف ومقصده ، أن يحذف أو يختصر أو يقدّم ويؤخّر ، أو أن النسخة التي اعتمدَ عليها فيها هذا العمل ، أو أن يكون ذلك سهواً منه أو من نسّاخ الكتاب؟ ثم هل يُترك الأمر على ما هو عليه ، أو يُستدرك؟ وفي الحالة الثانية يقال : إنّ هذا ليس من عمل المحقّق ، وإنّه تدخّل غير لائق ، وتصرّف ممّن لا يملك هذا الحقّ .

والحال كذلك ، فإنّني - وهو المنهج الذي أسلكه في تحقيقي ، وأختاره في أعمالي- أفرّق بين نوعين من هذا التغيير والتصرّف :

فإذا كان التغيير في السند مثلاً ، وكان هذا التغيير يُخلّ به ، بإسقاط أحد رجاله ، فإن هذا لا يجوز إبقاؤه بحال ، سواء أكان هذا من عمل المؤلّف - خطأً بالتأكيد ، أو من سهو النسّاخ ، لأن مثل هذا يُتلف السند ويفسده . أما إذا كان التصرّف في السند بحذف كنية أو لقب ، أو تغيير اسم بكنية ، أو تكملة اسم مثلاً ، فإن مثل هذا لا ضرر فيه ولا إخلال ، فتركه كما هو ، واجبٌ على المحقق ، فإن أراد أن ينبّه أو يعلّق فله ذلك خارج النصّ .

وإذا كان التغيير والتصرّف في نصّ الحديث ، فالأمر كذلك : أيؤثّر هذا التعديل - من المؤلّف أو النسّاخ - على النّصّ أم لا؟ فإن كان فيه إخلال بالمعنى ، أو إلباس على الفهم ، فالاستدراك والتتميم لازمان ، وإلا فترك الحال على ما هو عليه أفضل ، وللمحقّق أيضاً أن ينبّه كما يريد ، فالحواشي مِلكُه ، والنّصّ مُقَيَّد له .

وأمر آخر ، هو أنني ألتزم بعبارات ومنهاج المؤلّف في سرد سنده ، والتقيّد بعبارات التحديث والإخبار والإنباء ، ما اتّفقت عليها النسخ ، أو كانت واضحة ، ولو خالفت المصدر

الذي بين أيدينا . أما إذا اختلفت النسخ فيما بينهما في ذلك ، أو كتبت العبارات مختصرة غير واضحة ، فترجيح ما في المصدر والأخذ به .

وفي كلّ هذه الأحوال ، لم أُكثر الإشارة إلى اختلاف النسخ ، ولم أنبّه على مخالفة ما فيها للأصل ، إلا إن كان في ذلك خلاف واضح ، أو فائدة تلتمس . ثم إنّ ما يستدرك - سواءً أكان في السند أو المتن - فالمعقوفان دلالتان ، وقد يزاد التعليق توضيحاً .

ولما كان ابن الجوزي يُتْبِعُ بعضَ الأحاديث أحياناً بشرح ، أو تعليق ، أو حكم ، أو غير ذلك ممّا ذكرنا في التقديم للكتاب ، فإنّ النسخ قد اختلفت فيما بينها في إثبات جملة : قال المصنّف ، قبل كلام المؤلّف ، فهو موجود في بعض المخطوطات ، مُغْفَل في غيرها . وتوحيداً للنّصّ رأيتُ عدم ذكر هذه الجملة ، مكتفياً بأن الرقم الذي للتخريج والتهميش في آخر الحديث يُبيّن نهاية الحديث ، وأنّ ما بعده عمل ابن الجوزي . ولكن إن رأيتُ ذلك غير واضح ، أو قد يوهم ويخلط بكلام غيره ، كأنْ ينقل أحياناً حكماً للترمذي على الحديث ، فيضيف إليه شيئاً ، ففي مثل هذا أعلّق وأوضح كلام المؤلّف .

وإن كان هذا أهمّ ما يُعمل لتقديم النصّ المُحَقَّق ، فإنّ الجانب الآخر الذي يتعلّق بخدمة النّصّ وتيسيره ، والتعليق عليه ، وتخريج ما يحتاج ، فإنني أشير إلى أهمّ ملامح العمل في هذا الجامع :

قُمتُ أولاً بترقيم المسانيد بأرقام مسلسلة خاصّة بالرجال ، وأرقام للنساء ، وترقيم أحاديث الكتاب كلّها مسلسلة .

ثم عند كل صحابيّ ذكرتُ بعض المصادر ، وبخاصّة كتب تراجم الصحابة ، كالآحاد ، ومعرفة الصحابة ، ومعجم الصحابة ، والاستيعاب ، والإصابة ، وكما ذكرتُ تهذيب الكمال ، ليعرف أنّ الصحابيّ ممّن له أحاديث في الكتب الستّة ، وفي غير ذلك أحلتُ على التعجيل ، الذي يُفهم منه أنّه ليس للصحابي رواية في الكتب الستّة ، فيكون ممّن له أحاديث في المسند . ثم بيّنت إن كان الصحابيّ ممّن أخرج له الشيخان أولا ، اعتماداً على الجمع بين الصحيحين ، وعدد ما له عندهما ، كما في ذلك الكتاب . وأشرتُ أيضاً إلى ما عدّ ابن الجوزيّ في التلقيح لما أُخرج لهذا الصحابي من أحاديث في الكتب كلّها .

وراجعتُ كلَّ حديث من أحاديث الكتاب على المصادر التي أُخذ منها ، مراعياً الرواية بالسند الذي اختاره المؤلّف ، ضابطاً ما احتاج من ألفاظ النّصّ ، شارحاً ما أراه غامضاً ممّا لم يشرحه المؤلّف . وتخريج ذلكَ ببيان المصدر : الجزء والصفحة ورقم الحديث ، إذا كانت أحاديث الكتاب مرقّمة ، وإلا اقتصرت على الجزء والصفحة . وأنبّه - غير التعليق والحكم الذي سأشير إلى عملي فيه - على ما في الروايات من خلافات أو نقص أو زيادات لها قيمة ، دون الإشارة إلى يسير الخلاف .

ومن العمل أيضاً بيان الأحاديث التي لم ترد في مصادره الأربعة ، وموردها ، وتخريجها .

أما أحكام المؤلّف ، وشروحه ، وتعليقاته ، ونقوله ، وغير ذلك فقد خَرَّجْتُ وعلّقت وأوضحتُ كلّ ما رأيتُه محتاجاً لذلك . فإنْ حكم على محدّث ، ذكرت بعض مصادر الرجال ، وإن ذكر تعليقاً أو حكماً فقهياً أحَلْتُ على بعض المصادر ، وإن نقل عن الحميدي أو غيره ، وضّحْت ذلك .

كما علّقت على كثير من أحكام المؤلّف ، وبخاصّة ما أغفل التنبيه عليه ممّا عند الشيخين ، أو عزاه لأحدهما دون الآخر . كما وضّحت الأحاديث كلّها التي عزاها لعبد الله وهي عند أبيه .

أما عن تخريج الأحاديث والحكم عليها فأقول : المقرّر عند العلماء أن الحديث يُحكم على متنه ، وعلى سنده .

ولمّا كان عدد غير قليل من أحاديث كتابنا من الصحيحين أو من أحدهما ، فلا كلام فيه . وكذا إذا كان الحديث عن غيرهما ، ولكنّهما أخرجاه باتّفاق السند ، والمتن ، أو باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

أما إذا كان الحديث في المسند - هو أكثر أحاديث الكتاب- وذكر المؤلّف إخراج الشيخين أو أحدهما له ، فإنّ الحديث صحيح ، ويبقى الحكم على سند الحديث ، أو ما اختلف من رجاله عن رجال الشيخين ، فيصحّح الحديث ، ويتحدّث عن سنده . وفي كلّ هذا فالاقتصار على تخريج الحديث من الصحيحين كاف ، وتجاوزه إلى غيرهما لا يكون إلا لفائدة .

أما إذا كان في حديث المسند زيادة على ما في الصحيحين ، أو فيه خلاف لما فيهما ، فإن الزيادة المخالفة تحتاج إلى الحكم أيضاً . وما لم يكن من أحاديث الكتاب عند الشيخين ، فيحتاج إلى تخريج وحكم . ويكون التخريج بعد الصحيحين من كتب السنن ، ثم يُلجأ إلى غيرها من المصادر .

ولم أكن أسعى إلى حشد المصادر ، واستيعاب تخريج الحديث من كلّ الكتب ، بل كان الرجوع إلى أيّ مصدر لوجود فائدة فيه ، إسناداً أو متناً ، أو لتعليق أو تخريج للمؤلّف أو المحقّق .

وفي الحكم على أحاديث غير الصحيحين ، كان الاعتماد على أحكام وأقوال العلماء المُحَدّثين مقدَّماً ومُقَدَّراً ، فأقوال الترمذي والمنذري والبوصيري وابن حجر والهيثمي ، وتصحيحات ابن خزيمة والحاكم وابن حبّان والذهبي ، واختيارات الضياء المقدسيّ ، كلّ هذا ممّا يُفاد منه ، ويُعْتَدّ به ، مع التنبّه إلى ما قيل من تساهل بعضهم في التصحيح والتحسين .

وكذلك الحال في الحكم على الرجال ، فأحكام أئمّة الجرح والتعديل كأحمد والترمذي وابن أبي حاتم والذهبي والمزّي وابن حجر ، يحتجّ بها ، ويستند إليها .

ثم كان بعد ذلك الإفادة من محدّثي العصر ومحقّقيه ، ممّن شُهد لهم في هذا الفنّ ، وقُدّرت تخريجاتهم وأحكامهم على الحديث ورجاله : يأتي في صدارة هؤلاء العالم المحدّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، رحمة الله تعالى عليه ، في سلسلتيه الصحيحة والضعيفة - ما طبع منها خلال العمل في الكتاب ، وتقسيمه السنن إلى صحيحة وضعيفة ، وإرواء الغليل ، وتعليقاته على ابن خزيمة والسنّة والأدب المفرد . ثم الشيخ المحدّث شعيب الأرناؤوط ، أمدّ الله في عمره ، الذي أفدْت من عمله - ومساعديه- في النصف الأوّل من المسند ، فحين شرعت في تبييض الكتاب ، كان بين يدي خمسة وعشرون جزءاً من المسند المحقّق ، وهي تعدل ثلاثة أجزاء من الطبعة الميمنية للمسند ، وقد أشرت فيها إلى الجزء والصفحة ورقم الحديث ، أما الأجزاء الثلاثة الأخيرة من المسند ، فكان الاعتماد على طبعة الميمنية ، هذا إلى رجوعي إلى القسم الأوّل ممّا عمله الشيخ أحمد شاكر في المسند ، كما أفدت من تخريجات الشيخ

شعيب لصحيح ابن حبّان ، وشرح مشكل الآثار ، ومن أعمال المحقّقين لمسند أبي يعلى ، والمختارة ، والمعجم الكبير ، والإتحاف .

ويذكر أنّ هناك كتباً كثيرة صدرت محقّقة خلال العمل في الكتاب ، أو طبعات محقّقة صدرت لكتب اعتمدت طبعات غيرها ، وكتباً أُكملت . . . ولم أفِدْ منها لئلاّ يضطرب العمل .

وفي الحكم على الحديث - متناً أو إسناداً ، من عملي ومن فوائد السابقين ، لم أسع للإطالة ، بل اختصرتُ التعليقات واختزلتها ، لئلا تطغى الحواشي على الكتاب ، ولثقتي بقدرة القارىء على الرجوع إلى المصادر لمزيد من الأحكام والتعليق .

وصنعتُ للكتاب فهارس مختصرة : في كلّ جزء فهرس لأسماء صحابته وأرقام أحاديثهم ، ثم فهرس للصحابة كلّهم في آخر الكتاب ، للإحالة وذكر الكنى والألقاب .

وأخيراً ، فإن شكر الناس شُكرٌ للّه تعالى ، وإنكار الفضل وأصحابه جحود . وخشية النسيان جعلتني أشكر -ولا أذكر - من ساعدني في تصوير مخطوطات الكتاب ، ومن أجاب على استفساري وسؤالي عن الكتاب ، ومن حثّ وشجّع على العمل فيه ، ومن كان يسأل ويتساءل عن صدوره ، وبخاصة عندما تأخّر وطال الانتظار ، فقد كان انتقالي إقامةً وعملاً من الرياض إلى عمّان مؤخّراً لإنجازه . كما لا يفوتني أن أقدّم الشكر والتقدير لمن عملوا في طبع الكتاب وإعداده ، فقد صبروا كثيراً على المراجعات وتصحيح التجارب العديدة . ولمكتبة الرشد - جعل الله لها من اسمها نصيباً- وللقائمين عليها كلُّ الشُّكر والتقدير لنشرهم هذا الأثر الكبير .

والحمد لله العظيم المنّان ، الذي متّعنا بالقوّة والصحّة ، وأعاننا على إنجاز الكتاب ، فللّه الشكر الدائم المتواصل . والصلاة والسلام على سيّدنا محمد ، الذي يُصلّى عليه ويُسلّم عند قراءة كلِّ حديث في هذا الكتاب .

ونسألُ اللهَ الكريم أن يجعلَ الكتابَ عملاً صالحاً يُنتفعُ به .

والحمدُ للّه ربِّ العالمين .

نماذج من المخطوطات

الجزء الأول من المسانيد
تصنيف الإمام عبد الكافي السبكي
المتوفى سنة ٧٥٦
تصنيف ابن الجوزي رحمه الله
جامع المسانيد الاربعة الاصول
البخاري ومسلم والترمذي ومسند الامام احمد
لطالبه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي فضلنا على الكثير وكلما قدم وساعلى الوشل وجمعهم كريم واسماعيل الهم
فصل الاخوة الشانئون بالعدم ولقد اعطانا اكمل رسول ورسولا بالمؤمنين رؤف رحيم صلى
الله عليه وعلى اصحابه وازواجه واتباعه على الصراط المستقيم وسلم عليهم باكرم تحيه واشرف
تسليم اما بعد فان جماعة من اصحابنا الفقهاء احبوا الاطلاع على حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم وراوا الاحاديث مذكوره في الكتب والفاظها مختلفه ونزعم قائل لي بعضهم قد
ورد كذبني الحديث فما اعتمد عليه من الكتب فاني اعتمد على ما قاله فقد رايته كثيرا من الاحاديث
وان عولت على مستند الامام احمد رايت الحديث الواحد يذكره فيه مرارا ياره باللفظ والاسناد
وياره بعضه رجل في الاسناد فحسب وصل ان يروي حديثا وكيع عن الاعمش فيسرد الحديث الطويل
ثم يروي حديثا ويقول ان هرون عن الاعمش فيعيده بعينه وياره يقطع الحديث فيروي بعضه في
مكان وبكمله في مكان ثم وجدت المسند احاديث لم يذكره اصلا اسماعيل ابن ابي زرع وغيره
قال وان اعتمدت على صحيح البخاري فانفي بكل الاحاديث وكذلك صحيح مسلم ثم وجدت
هذا ما لم يذكره هذا ايمان البخاري يقطع الحديث على الابواب وربما في الباب مكان منه جمع بينا
بعضه في مواضع كثيره وقد ذكر حديث ابي سعيد وابي هريرة في عشرة مواضع وحديث الالف
دينار الى رمسيح الجرمي في سبعة مواضع وفي صحيح مسلم مكرر وفي كتاب الترمذي انصاري
انه ذكر من الباب حديثا واحدا او حديثين وكذلك كتب السنن والجمع من الكل يصعب فلم قد
ذهبت نحو ذلك اعتذارا للمحدثين حتى ان احدهم يسافر السنين ويصبر على فراق الاهل والعشيرة
العيش وكتب في البلدان لحفظ الحديث الواحد من عشرة طريقا واكثر ولعمري ان هذا
مطلوب لكن يفوت به ما هو اهم منه فكم من محدث جمع طرق قوله اسلمنا سالمها الله وغفار غفر الله
لها ومن اقام مصرا من ذلك على طريق صحيح وصرف باقي الزمان الى الفقه والعمل اكمل المحدث
تطلبهم الشافعي والطبري ما هو اهم من علوم الحديث والفقه هم وحصل هذا المقصود ما هو فرغوا عنه

اعلم الناس بكانه لانا قال فانا كنا نأكل سابع اليوم هو طريق آخر به احمد قال
حدثنا سفيان عن عمرو قال سمعت عمرو بن دينار يحدث عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدري قال اقمنا في حشر من
الانصار وكان فيهم عبد الله بن صياد فكان لا تشتهيه احد ولا يرافقه ولا يؤاكله
ولا تشتهيه وسموه الدجال فمنا انا ذات يوم فيه نزل اذ راني جالسا فجاء حتى
جلس الي فقال لنا ابا سعيد الا تزى ما يصنع بي الناس لا يسابني احد منكم ما افتني
احد ولا تشتهيني احد ولا يؤاكلني ويدعوني الدجال وقد علمت انك انا ابا سعيد ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدجال لا يدخل المدينة واني قد ولدت بالمدينة
وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الدجال لا يولد له وقد ولد لي والله
لقد هم ما يصنع بي الناس ان اخذ جبلا واخلوا واجعله في عنقي فاختنق واستريح
منهم فلا الناس والله ما انا بالدجال ولكن والله لوشئت لاخبرك باسمه واسم ابيه
واسم امه واسم القرية التي منها يخرج هو طريق آخر به احمد قال حدثنا يحيى عن النبي
عن ابي نضرة عن ابي سعيد قال لقيني بن صياد فقال لي عبد الناس يقول ان اذا احتسب
الا يدخل يقول وانتم تا اصحاب محمد الم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ
قال قال رسول الله هو يهودي وانا مسلم وانه اعور وانا صحيح ولا مالي بمكة
والمدينة وقد جئت وانا الآن معك قال فلم يرم عليه حتى انفرد باخراج هذا الطرف مسلم

الحديث السابع واللثلثون الى الاربعين

احمد قال ابو عبد الله قال هشام
ابن يحيى عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا
عني شيئا الا القرآن فمن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه وحدثوا عني فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ
مقعده من النار انفرد باخراجه مسلم تم المجلد الاول وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله
والحمد لله حمدا وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا على يد العبد احمد بن السيد
عبد الله الرومي لنفسه ولوالديه ولذريته ولمشايخه ولمن قرأ عليه ولجميع المسلمين آمين

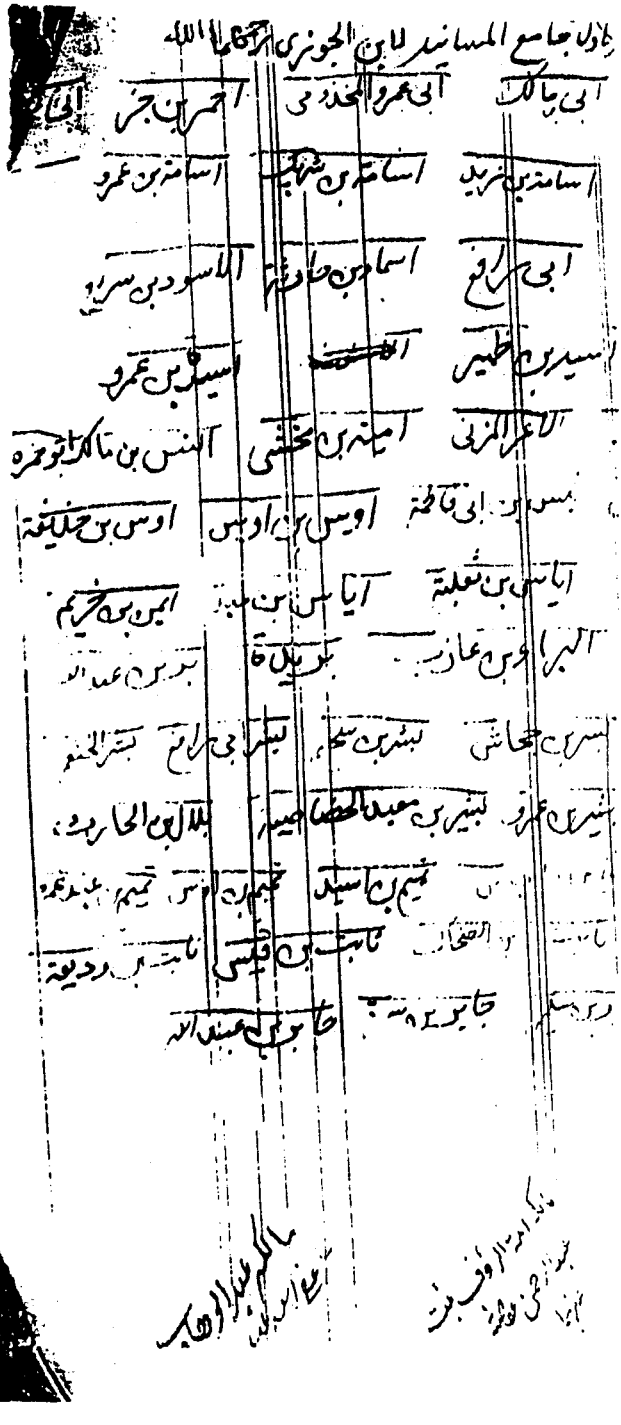
جامع المسانيد لابن الجوزي
أبي مالك
أبي عمرو المخدومي
أحمر بن جزء
أسامة بن زيد
أسامة بن شهاب
أسامة بن عمرو
أبي رافع
أسماء بن حارثة
الأسود بن سريع
أسيد بن ظهير
أسيد بن عمرو
الأغر المزني
أمية بن مخشي
أنس بن مالك أبو حمزة
أوس بن أبي فاطمة
أوس بن أوس
أوس بن خليفة
أياس بن ثعلبة
أيمن بن خريم
البراء بن عازب
بريدة
بشر بن عبد الله
بشير الخصاصي
بشير بن سحيم
بشير أبي رافع
بشير الخير
بشير بن عمرو
بشير بن معبد الخصاصي
بلال بن الحارث
تميم بن أسيد
تميم أبو حمزة
ثابت الضحاك
ثابت بن قيس
ثابت بن وديعة
جابر
جابر بن عبد الله

كتبت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين بسم الله والله أكبر اللهم منك ولك عن محمد وأمته [illegible] طريق آخر [illegible] أحمد قال [illegible] إبراهيم بن أبي العباس قال عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عمه عبد الله بن ذكوان قال أخبرني مولى المغيرة بن عبد الله بن خباب أن جابر بن [illegible] قال صليت مع رسول الله ﷺ الأضحى فلما انصرف [illegible] فذبحه فقال بسم الله الله أكبر هذا عني وعن من لم يضح من أمتي

الحديث الثالث والستون

بعد المائة

حدثنا أحمد قال يزيد بن هارون قال همام بن يحيى عن القاسم عبد الواحد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله أن رسول الله قال أيما عبد تزوج بغير إذن أهله فهو عاهر قال وسمعت رسول الله يقول إنما أتوقى ما أخاف على أمتي على فروجها

الحديث الرابع والستون

بعد المائة

حدثنا أحمد قال عبد بن سليمان قال حاتم الأعور عن

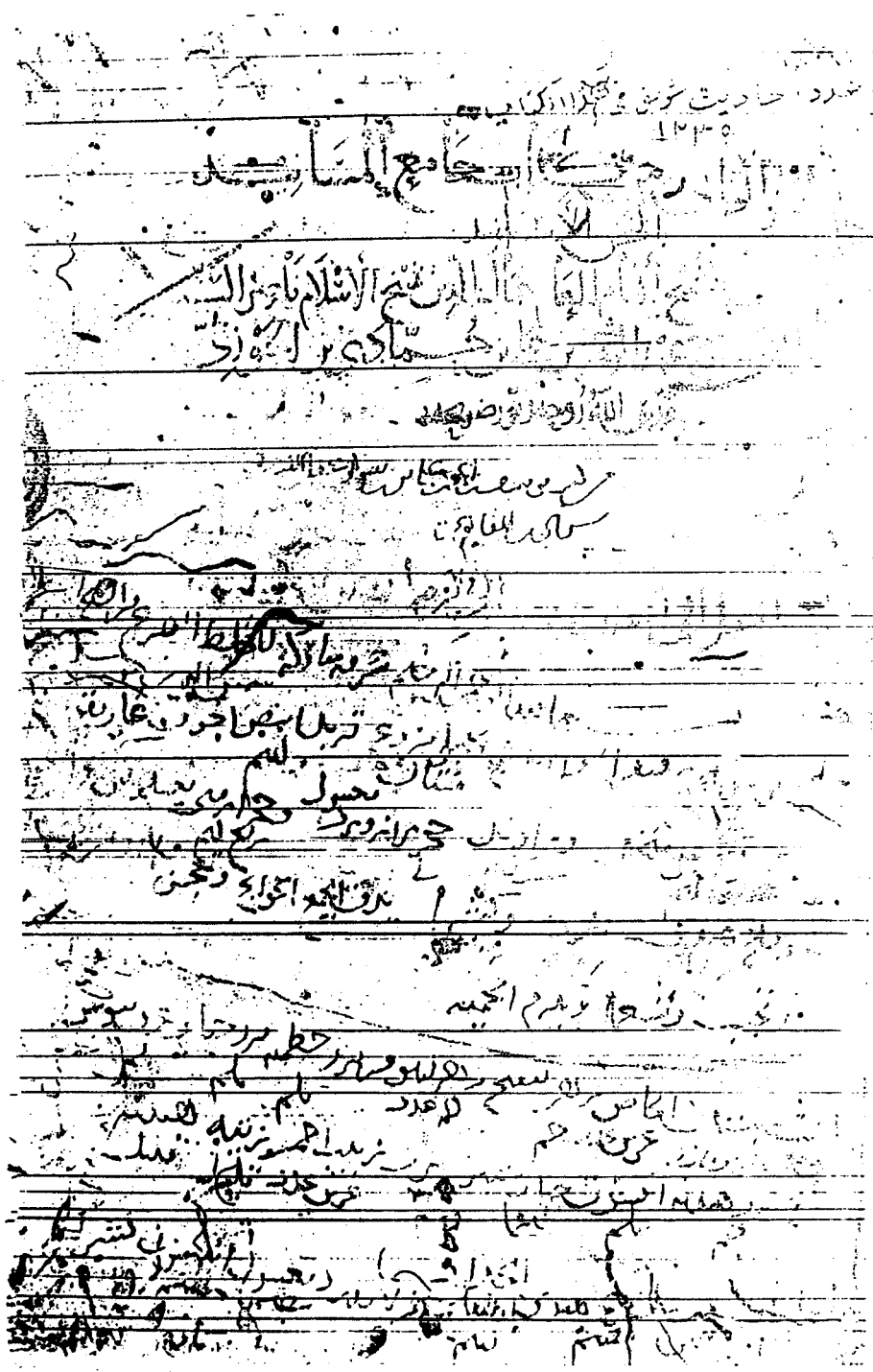

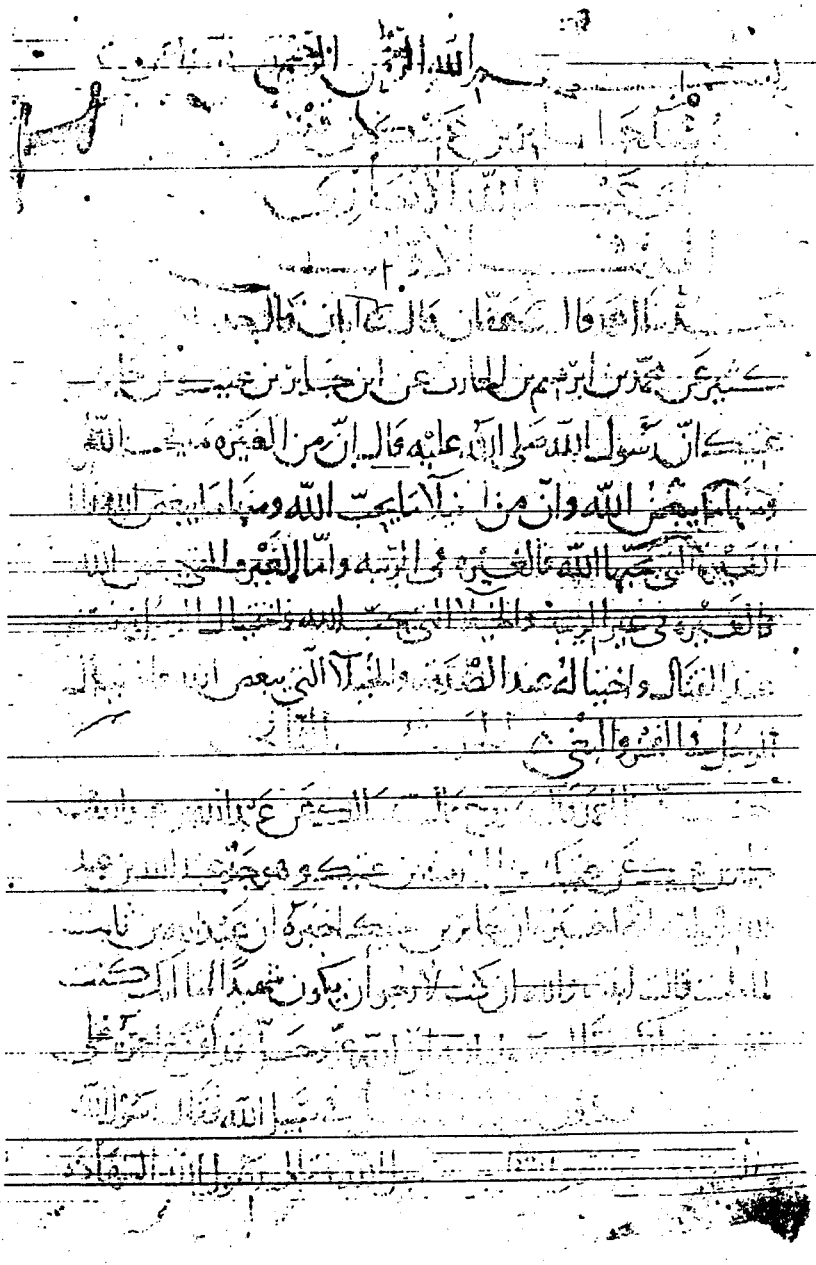

(٥٣)

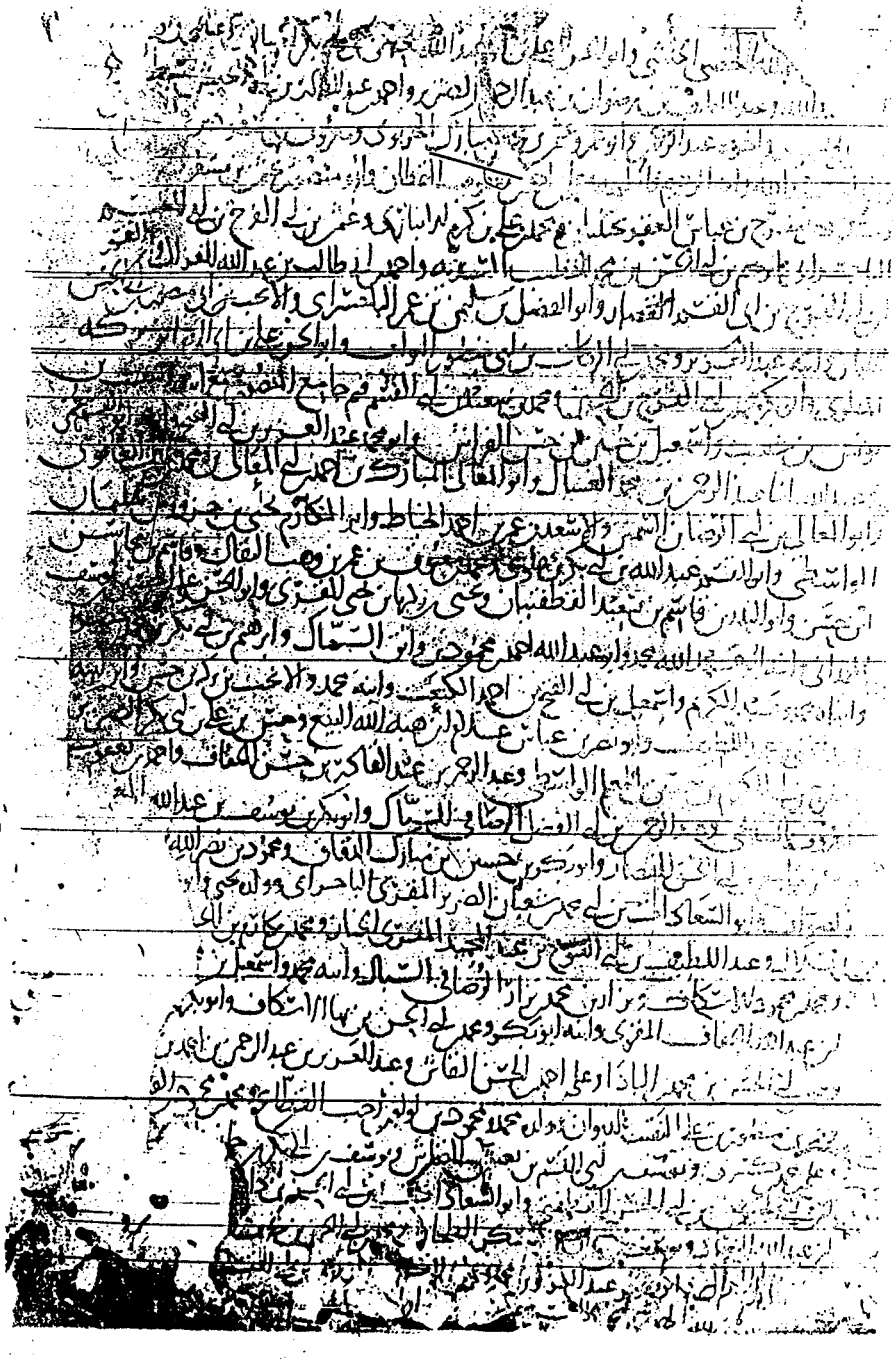

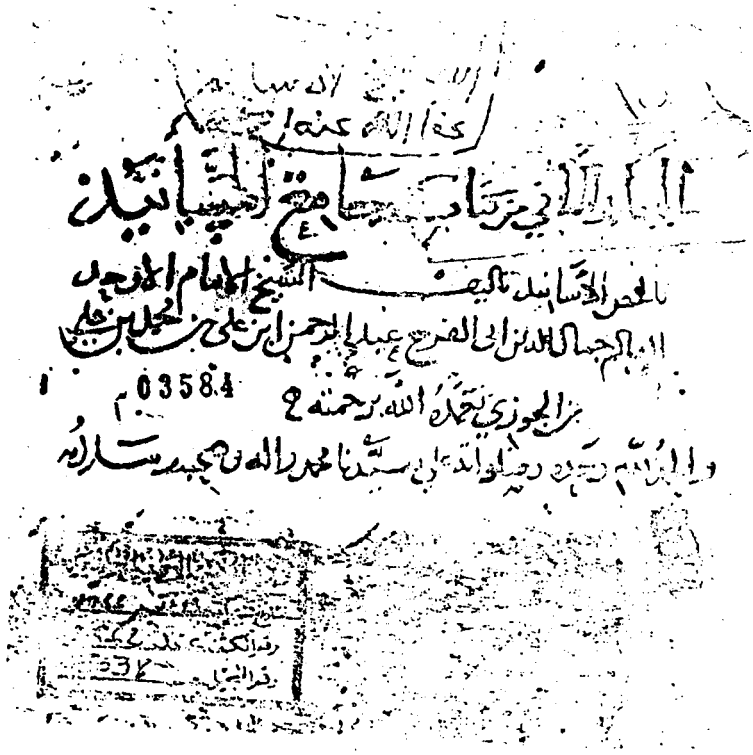

بسم الله الرحمن الرحيم

مسند جابر بن عتيك بن قيس ابي عبد الله الانصاري

حدثنا احمد بن عدان ثنا ابان عن يحيى بن ابي كثير عن محمد بن ابراهيم الحرث بن ابي
جابر ابن عتيك عن جابر بن عتيك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من الغيرة ما
يحب ومنها ما يبغض الله وان من الخيلاء ما يحب الله ومنها ما يبغض الله فاما الغيرة
التي يحب الله فالغيرة في الريبة واما الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير الريبة
والخيلاء التي يحب الله فاختيال الرجل نفسه واختياله عند الصدقة والخيلاء التي
يبغض الله فاختيال الرجل في الفخر والبغي الحديث الثاني حدثنا روح ثنا مالك عن
عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحرث بن عتيك وهو جد عبد الله
ابن عبد الله ابو امه انه اخبره ان جابر بن عتيك اخبره ان عبد الله بن ثابت لما مات
قال اشهد والله ان كنت لارجو ان تكون شهيدا اما انك قد كنت قضيت جهازك
فقال رسول الله ان الله عز وجل يأجرك على قدر نيتك وما تعدون الشهادة
الا القتل في سبيل الله فقال رسول الله الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله
المقتول في سبيل الله شهيد والمطعون شهيد والغريق شهيد وصاحب ذات
الجنب شهيد والمبطون شهيد وصاحب الحريق شهيد والذي يموت تحت الهدم
شهيد والمرأة تموت بجمع شهيد قال المصنف معنى قوله يجمع ان تموت وفي
بطنها ولد الحديث الثالث حدثنا الحرث بن محمد الحنفي ثنا ليث عن جابر بن
عبد الله العبدي قال كنت في الوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد
القيس فلم نزل ونحن فيهم واما ننتجع اذا قال فنهانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النقير
وهي الدباء والحنتم والنقير والمزفت قال المصنف

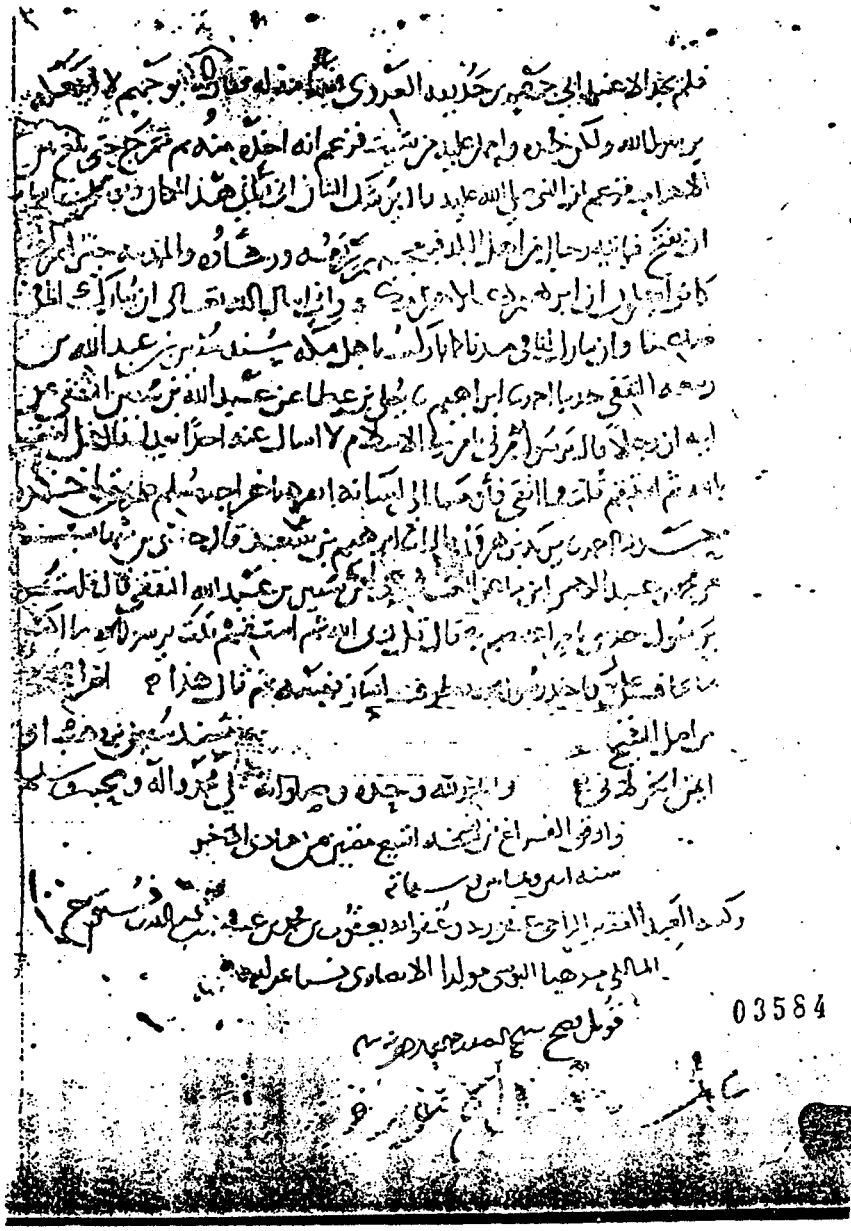

03584

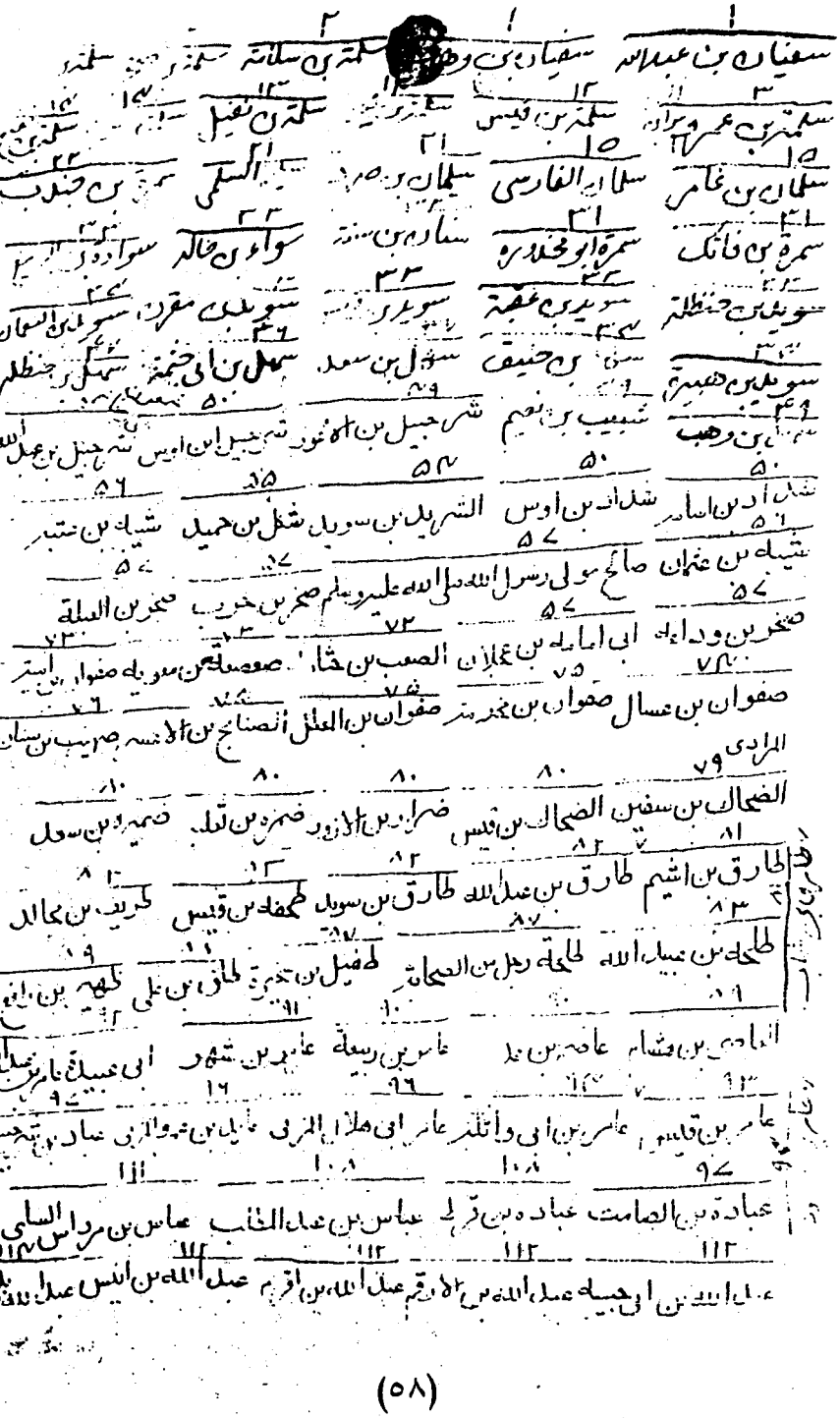

بسم الله الرحمن الرحيم

مسند سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي

حدثنا احمد قال حدثنا هيثم قال حدثنا علي بن عطاء عن عبد الله بن سفيان الثقفي عن ابيه ان رجلا قال يا رسول الله مرني بامر في الاسلام لا اسأل عنه احدا بعدك قال قل آمنت بالله ثم استقم قال فاومى الى لسانه ○ انفرد باخراجه مسلم ○ طريق آخر

حدثنا احمد قال حدثنا يزيد بن هارون قال اخبرنا ابراهيم ابن سعد قال حدثني ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري عن سفيان ابن عبد الله الثقفي قال قلت يا رسول الله حدثني بامر اعتصم به قال قل ربي الله ثم استقم قلت يا رسول الله ما اكثر ما تخاف علي قال فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بلسان نفسه ثم قال هذا

مسند سفيان بن وهب

ابي ايمن الخولاني حدثنا الهيثم قال حدثنا حسين بن محمد قال حدثنا ابي طهيعة قال حدثني ابو عسانة ان سفين ابن وهب الخولاني حدثه انه كان تحت ظل راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع اوان رجل حدثه ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم على كور فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ابعث بطننا انه يريد ان قتلنا ثم اعاد ثلاث مرات فكان فيما يقول روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها وغدوة ○

سبل الله فبشنوا الى قوله خبرا الحديث الثاني حدثنا
احمد قال حدثنا يعقوب قال حدثنا ابي عن عبد الله بن جعفر
عن عبد الله بن ابي عون عن محمد بن سعد ابن احمد بن ابي وقاص
انه تزوج امراة فاتى النبي صلى الله عليه وسلم يستعينه
في صداقها فقال كم اصدقتها قال قلت مائتي درهم قال لو كنتم
تغرفون من الدراهم من وادي هذا ما زدتم ما عندي ما اعطيك
قال فمكثت ثم دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعثني
في سرية بعثها نحو نجد فقال اخرج في هذه السرية لعلك
ان تصيب شيئا فانفلك قال فخرجنا فخرجنا الحاسب
ستين فلما دنونا من محمة العشا بعثنا امير على رجلين رجلين فاعطانا
بالعسكر وقال اذا كبرت وحملت فكبروا واحملوا وقال
حين بعثنا رجلين رجلين لا تفترقا ولا يسبق واحد منكما
صاحبه فلا يسبقه ولا تقطعا منقوا في الطلب
فلما ادنانا ان نحمل بعثنا رجلا من الحامة صرخ باخضر فقال الله
قد استصبت منهم حضرة قال فلما اعمانا كبر امير وحملنا وكبرنا
وحملنا قال فمر بي رجل في يده سيف فاتبعته فقال يا صاحبي
امير قد عهد الينا ان لا نقفن في الطلب فارجع فلما
رجعنا ان اتبعه قال والله لرجعن او كرجعن اليه ولاخذن
سلبه قلت والله لا اتبعه فاتبعته حتى ان اسوقه
بسيفه بسهم على جرد منه فوقع فقال اذن يا مسلم اب
فلما اب الا قوا اليه ورميته بسهم اخر فاخذته

وان بعث وانا حي فسلعزيز وانصره وآوى من به قال المصنف
سلب السر الملوك فسمي جبريل ناموسا لان الله تعالى خصه بالوحي
اخرا لجزء والثالث ويليه في الثاني
الحديث الرابع والعشرون ⊙
والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد اله
واله الطاهرين وسلم تسليما دائما بدوام الدهر الابد

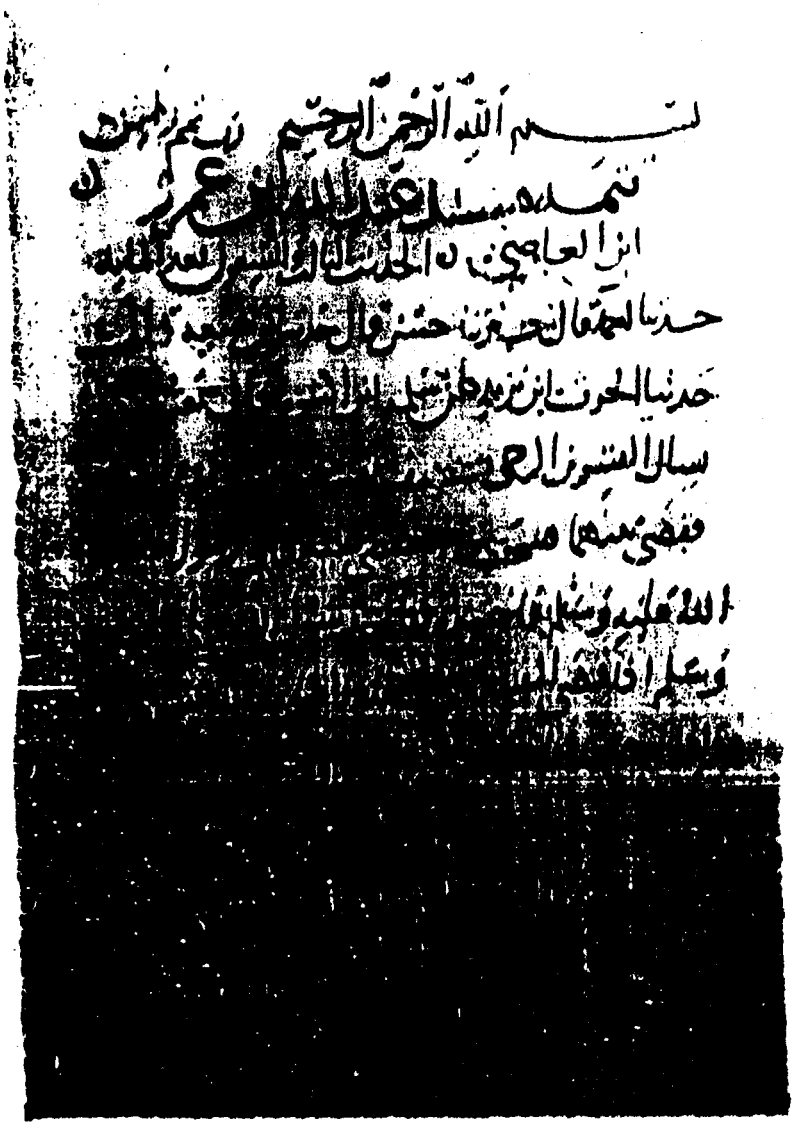

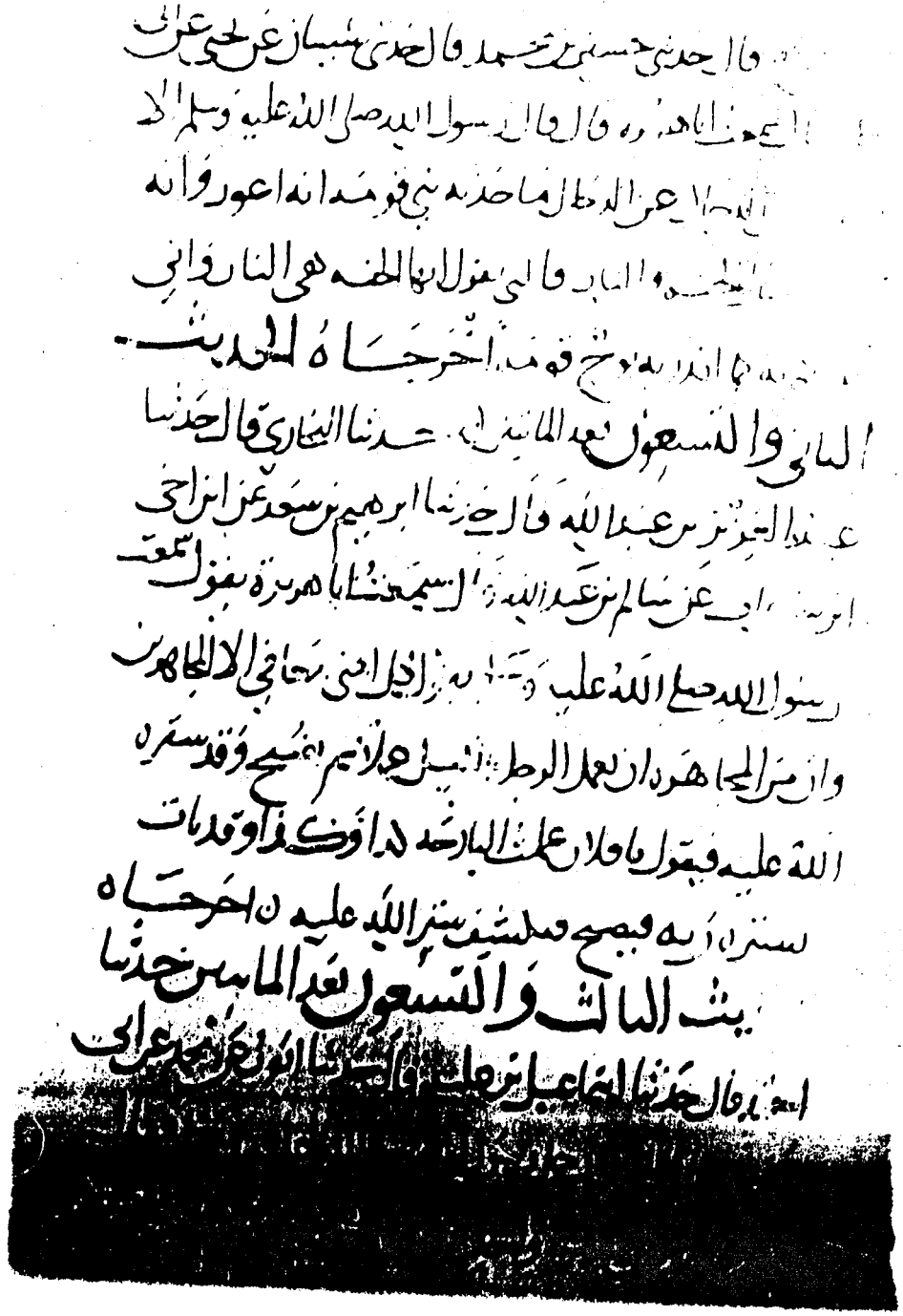

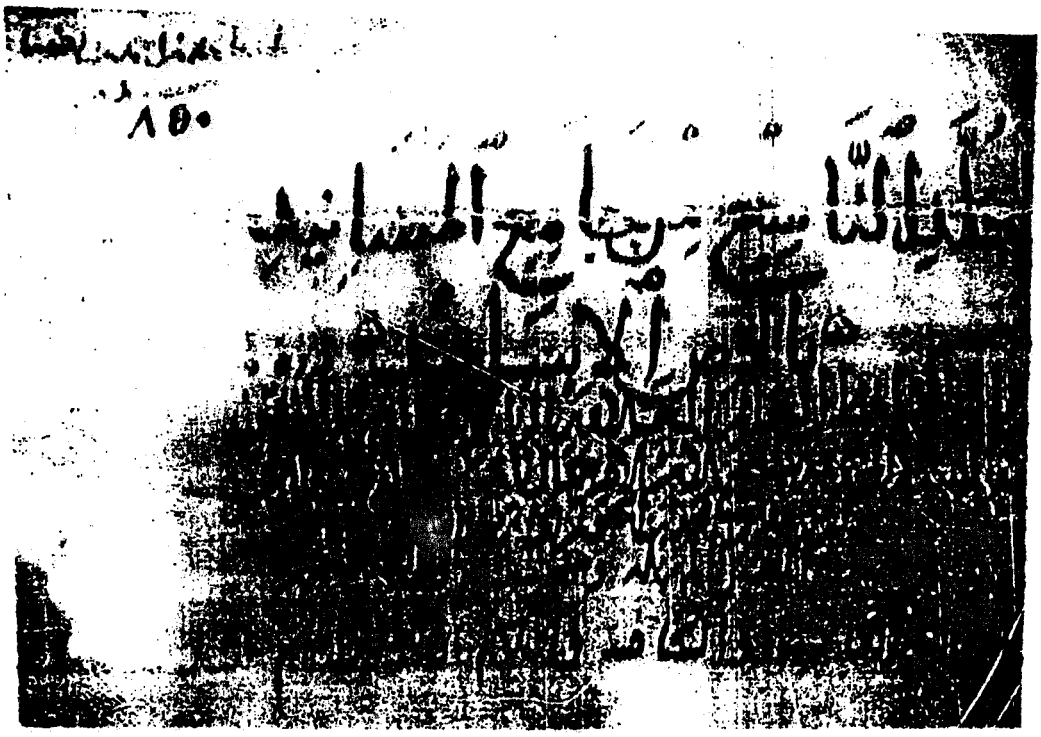

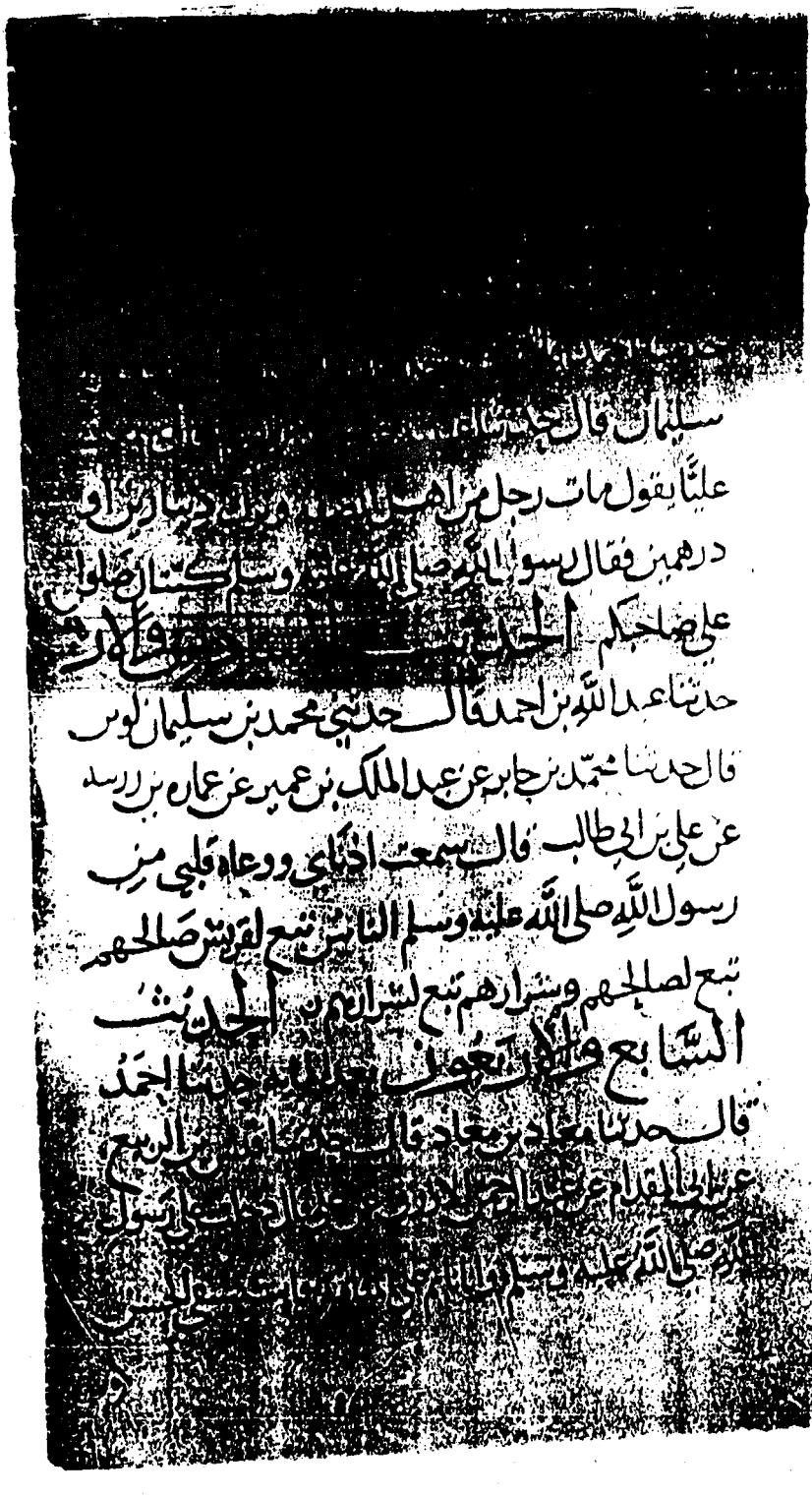

سليمان قال حدثنا
عليًا يقول مات رجل من أهل
درهمين فقال رسول الله صلى الله
على صاحبكم الحديث
حدثنا عبد الله بن أحمد قال حدثني محمد بن سليمان لوين
قال حدثنا محمد بن جابر عن عبد الملك بن عمير عن عمار بن رزيق
عن علي بن أبي طالب قال سمعت أذناي ووعاه قلبي من
رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش صالحهم
تبع لصالحهم وشرارهم تبع لشرارهم الحديث
السابع والثلاثون بعد المائة حدثنا أحمد
قال حدثنا معاذ بن معاذ قال حدثنا عوف بن أبي جميلة
عن أبي المقدام عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم قال

ومن أمنهم ن الحديث السادس والعشرون

حدثنا احمد قال حدثنا الحكم بن نافع قال حدثنا اسمعيل
ابن عياش عن اسيد بن عبد الرحمن الخثعمي عن فروه بن مجاهد
اللخمي عن سهل بن معاذ الجهني عن ابيه قال نزلنا على حصن
بارض الروم فضيق الناس المنازل وقطعوا الطريق
فقال فعلوا يا ايها الناس اغزوا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم غزوه كذا وكذا فضيق الناس الطريق
فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا فنادى
من ضيق منزلا او قطع طريقا فلا جهاد له ن

اخرجه النسائي في سننه كتاب جامع المساجد باب الحض

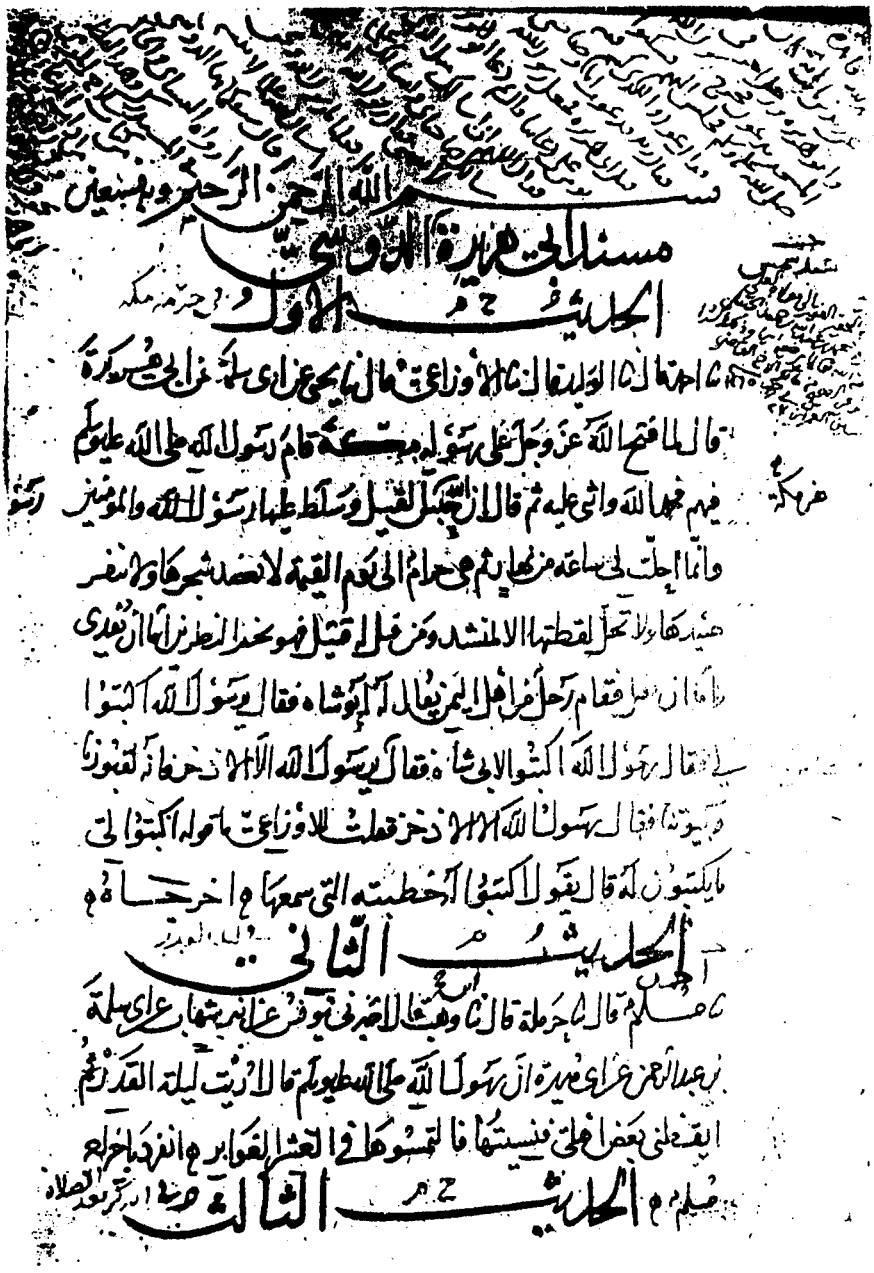

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

مسند ابي هريرة الدوسي

الحديث الاول

حدثنا احمد قال ثنا الوليد قال ثنا الاوزاعي قال ثنا يحيى عن ابي سلمة عن ابي هريرة
قال لما فتح الله عز وجل على رسوله مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيهم فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين
وانما احلت لي ساعة من نهار ثم هي حرام الى يوم القيمة لا يعضد شجرها ولا ينفر
صيدها ولا تحل لقطتها الا لمنشد ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يفدى
واما ان يقاد فقام رجل من اهل اليمن يقال له ابو شاه فقال يا رسول الله اكتبوا
لي فقال رسول الله اكتبوا لابي شاه فقال يا رسول الله الا الاذخر فانا نجعله في
قبورنا وبيوتنا فقال رسول الله الا الاذخر فعلمت الاوزاعي ما حوله اكتبوا لي
ما يكتبون له قال يقول اكتبوا لخطبته التي سمعها اخرجاه

الحديث الثاني

حدثنا حرملة قال ثنا وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة
بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اريت ليلة القدر ثم
ايقظني بعض اهلي فنسيتها فالتمسوها في العشر الغوابر هو الفرد اخرجه
مسلم

الحديث الثالث

الجزء الخامس من حديث المسانيد للإمام الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي الحنبلي رحمه الله تعالى وجميع المسلمين آمين

فاطمة قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله فقالوا أدعى أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم فقال وما ذاك قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون ولا نتصدق ويعتقون ولا نعتق فقال رسول الله ألا أعلمك شيئا تدرك به من سبقك وتسبق به من بعدك ولا يلحق أحد أفضل منك إلا من صنع مثل ما صنعت قالوا بلى يا رسول الله قال تسبحون وتكبرون وتحمدون في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة قال أبو صالح ثم رجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله فقالوا سمع إخواننا أهل الأموال ما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء رواه البخاري ولم يذكر قول أبي صالح

الحديث الرابع

أخبرنا سفيان عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت فقال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال أتجد رقبة قال لا قال أتستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال أتستطيع أن تطعم ستين مسكينا قال لا قال اجلس فأتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر والعرق المكتل الضخم قال تصدق بهذا قال على أفقر منا فما بين لابتيها أفقر منا فقال فضحك رسول الله وقال اطعمه أهلك

طريق آخر

أخبرنا أحمد قال أخبرنا روح قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن

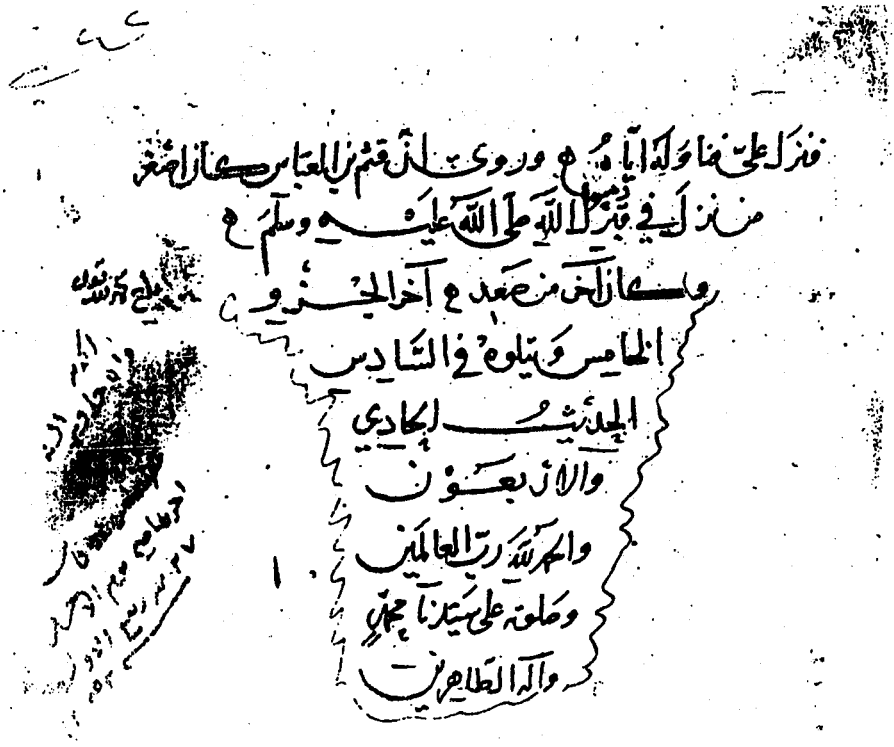
فنزل على فاطمة له آيات ٥ وروى أن قثم بن العباس كان أصغر
من نزل في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥
وكان الحسن من صعد في آخر الجزء و
الخامس ويتلوه في السادس
الحديث البخاري
والآن نبعون
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد
وآله الطاهرين

ابن عقيل عن فضالة ابن ابي فضالة الانصاري وكان من
من اهل بدر قال خرج مع ابي عابد العلي ابن ابي طالب
اصابه ثقيل قال فقال له ابي ما يمنعك عن
لم يملك الا ان مر بهم تحمل الى المدينة فان اصابك
فصلوا عليك فقال علي ان رسول الله صلى الله عليه
اموت حتى اقدم ثم مخضب هذه يعني لحيته من دم هل يفتني
هامته فقتل وقتل ابو فضالة مع علي يوم صفين ٥ الحديث
التاسع والاربعون بعد المائة حدثنا احمد قال حدثنا عفان قال
حدثنا حماد بن سلمة قال اخبرنا الحجاج عن الحسن ابن اسعد عن
ابيه ان الحسن وصفه كانا من الحسن قرنت صفيه برجل من الحسن
مولدت غلاما فاردعاه الزاني ويحسن واختصما الى عثمان فرفعهما
الى علي ابن ابي طالب فقال علي اقضي بينكما برسول الله صلى الله عليه
الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم جلدهما خمسين خمسين ٥
الحديث الخمسون بعد المائة ٥ حدثنا احمد قال
حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا اسمعيل ابن زكريا عن حجاج
ابن دينار عن الحكم عن حجية ابن عدي عن علي ان العباس
ابن عبد المطلب سال النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته
قبل ان تحل فرخص له في ذلك ٥ الحديث الحادي والخمسون
بعد المائة ٥ حدثنا عبد الله حدثنا هرون بن معروف قال اخبرنا
ابن وهب قال حدثني سعيد بن عبد الله الجهني ان محمد بن عمر
ابن علي ابن ابي طالب حدثه عن ابيه عن جده علي ابن ابي طالب ان رسول

البخاري قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا جعفر بن عون قال اخبرنا
ابو العميس عن عون بن ابي جحيفه عن ابيه قال اخا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين سلمان وابي الدرداء فرأى
ام الدرداء متبذله فقال لها ما شانك قالت ان اخاك ابا الدرداء
ليس له حاجة في الدنيا قال فلما جاء ابو الدرداء فرأى طعاما
فقال كل فاني صائم قال ما انا باكل حتى تاكل قال فاكل
فلما كان الليل ذهب ابو الدرداء يقوم فقال له سلمان نم فنام
ثم ذهب يقوم فقال له نم فلما كان عند آخر الليل قال
له سلمان قم الآن فقاما فصليا فقال ان لنفسك عليك حقا ولربك
عليك حقا ولضيفك عليك حقا وان لاهلك عليك حقا فاعط كل
ذي حق حقه فاتيا النبي صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال
صدق ٥ انفرد باخراجه البخاري ٥

اخرجه الجزء الخامس ويليه في الشامين
حرف الهاء مسند عبد بن
يسار بن عمرو ابن بوخال الا ابن عامر
والحمد لله رب العالمين وصلواته على
محمد واله اجمعين وهو حسبي ونعم الوكيل

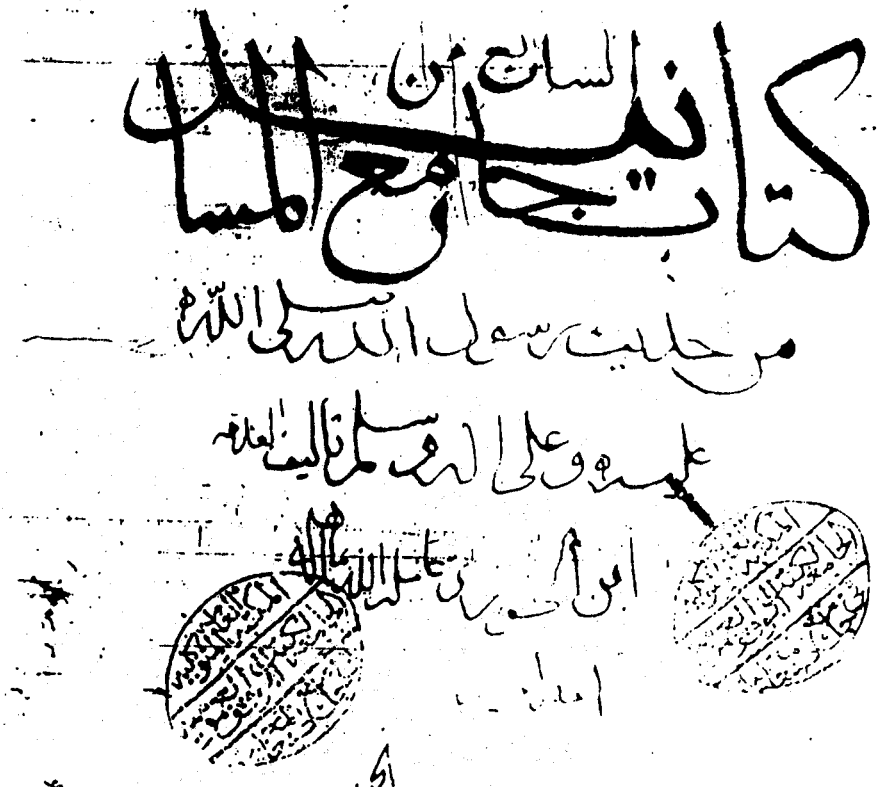
كتاب الجامع المسند الصحيح
السابع من
من حديث رسول الله صلى الله
عليه وعلى آله وسلم تأليف العلامة
ابن أحمد رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا معين

حرف الهاء

مسند هلال بن سيار بن عمرو أبي بردة خال البراء بن عازب رضي الله عنه

الحديث الأول

الحديث الثاني

الحديث الثالث

الحديث الرابع

ا احمد قال نا حجاج قال نا شريك عن عبد الله بن عيسى عن جميع بن عمير عن خاله
ابي بردة بن نيار قال انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الى جميع المصلى فما زال
يدنو في طعام ثم اخرجها فاذا هو مغشوش او مختلف فقال الشر مناقر
عشناه

الحديث الخامس

ا احمد قال نا اسود بن عامر قال نا شريك عن ابي اسحاق عن جميع بن عمير عن خاله
يعني ابا بردة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن افضل الكسب فقال عمل
وعمل الرجل بيده

الحديث السادس

ا احمد قال نا حجاج قال نا اسرائيل عن اسحاق عن البراء عن خاله ابي بردة انه
قال يا رسول الله انا عجلنا شاة لحم لنا قال رسول الله اقبل الصلوة قال نعم
قال تلك شاة لحم قال يا رسول الله ان عندنا عناقا جذعة هي خير لنا
من شاتين قال تجزي عنه ولا تجزي عن احد بعدك

الحديث السابع

ا احمد قال نا يعقوب بن ابراهيم قال نا ابي عن محمد بن اسحاق حدثني
يسار مولى بني حارثة عن ابي بردة بن نيار قال شهدت العيد مع رسول الله
قال فحالفتا فراتي حين غلوت الى الصلوة الى اضحيتي فذبحتها فصنعت
منها طعاما فاقبلت به الى رسول الله وانا قد ذبحت اضحيتي فجاءني بطعام فاذا عندي
فقلت انا هذا قالت اضحيتك ذبحناها وصنعنا لك من لحمها طعاما لتغدى
اذا جئت قال فقلت لها والله لقد حشيت ان يكون هذا لشيء حال بعث رسول الله

قال نا معمر عن يزيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن امرأة حدثته قالت نام
رسول الله ثم استيقظ وهو يضحك فقال أتضحك مني رسول الله
قال لا ولكن قوم من أمتي يخرجون غزاة في البحر مثلهم كمثل
الملوك على الأسرة قال ثم نام ثم استيقظ أيضا يضحك فقال تضحك
مني رسول الله قال لا ولكن قوم من أمتي يخرجون غزاة
في البحر يجعون قليلة غنائمهم مغنوم لهم قال ادع الله
أن يجعلني منهم فدعى لها قال فاخذنا عطاء بن يسار قال فرأيتها
في غزاة غزاها المنذر ابن الزبير الى أرض الروم وهي معنا فماتت
بأرض الروم

امرأة

حدثنا أحمد قال نا عبد الرزاق
قال نا معمر عن واصل مولى أبي عيينة عن موسى بن عبيدة عن ضبية
ابنت شيبة أن امرأة أخبرتها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
بين الصفا والمروة يقول كتب عليكم السعي فاسعوا

آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين

الحمد لله
بلغ مقابلة على نسخة عبد الله [illegible]

[illegible]

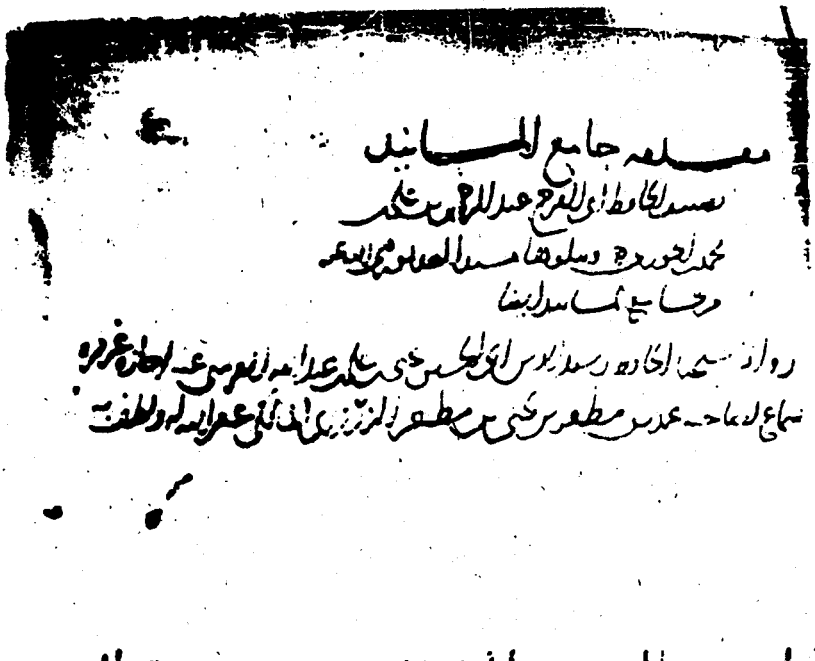

معلمه جامع المسانيد
تصدر الحافظ ابي الفرج عبد الرحمن بن علي
محمد بن الجوزي وسلوها مسند الصحابة من اربعة
وجامع مسانيدنا
رواه سماعا اخاه رسلان بن الحسن بن علي عبد الرحمن الغوري عن اجازة عزوه
سماع لجماعة عدس مطهر بن علي بن مطهر الزبيدي الدائي عرفه الله لطفه

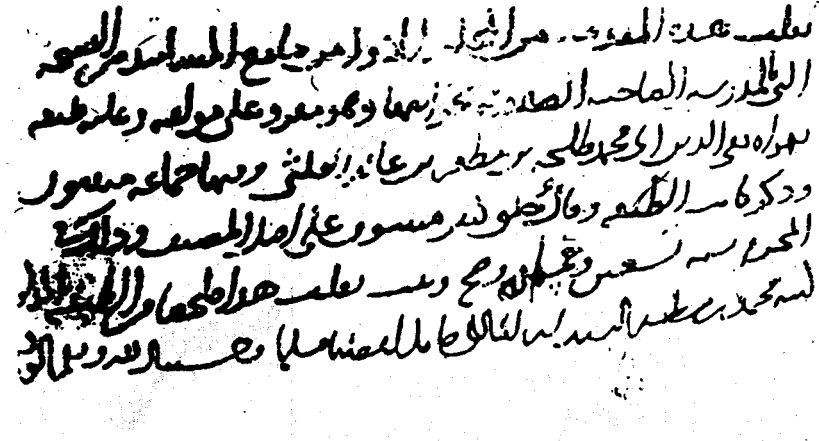

تعلم هذه المعونة من ابن الله وامر جامع المسانيد من الصحة
الى المدرسة الصلاحية بحيث سماها وهو معقود على مولده وعلى طعم
بهواه في الدرس ابي محمد طلحة بن مطهر بن علي الغساني ومن سماعه مسموع
وذكر ما سمعه الطفل وهو حينئذ مسموع على امه الشيخ وذلك في
المجلس سنة تسعين وخمسمائة وصح ونسخ تعلم هذا على الحافظ ابي الفرج
ابنه محمد بن مطهر المسند بهذا الكتاب كله سماعا على والده وسماه